الأمن المائي في الدولة الإسلامية
في القرنيين الأول والثاني الهجريين
"أنموذجًا"

إعداد

الدكتور

محمود عبد الفتاح محمد علي أبوطه

مدرس التاريخ والحضارة الإسلامية

في قسم التاريخ والحضارة

كلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر

١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة الأمــن المائي في الدولة الإسلامــية القرنين الأول والثاني الهجريين أنموذجًا.

ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مسألة الأمن المائي إبان القرنيين الأول والثاني الهجريين، والتعرف على قدرة الإدارة الحاكمة – خلال تلك المدة – على حماية مواردها المائية المتاحة، من خلال الاطلاع على الإجراءات والترتيبات التي اتخذت من أجل حماية المصادر المائية بأنواعها، ونظم استغلالها، فضلًا عن تنميتها وتطورها.

وقد احتوى البحث عدة عناصر أسهمت بشكل واضح في الوصول إلى معرفة حقيقة الأمن المائي، والإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك في الدولة الإسلامية إبان القرنين الأول والثاني الهجريين. وهذه العناصر تمثلت فيما يلي:

(أ) مفهوم الأمن المائي. (ب) الموارد المائية المتاحة.

(ج) دور الدولة في حماية الموارد المائية، وضمان استدامتها.

(د) نظام استغلال الموارد المائية.

(هـ) دور الدولة في تطوير الموارد المائية وتنميتها.

وقد شكلت تلك العناصر الإجابة على فرضية البحث المتمثلة في هذا التساؤل الرئيس: إلى أي مدى تحقق مفهوم الأمن المائي في الدولة الإسلامية خلال القرنين الأول والثاني الهجريين؟.

وفي خاتمة البحث ذكرت أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، والتي كان أبرزها ما يلي:-

- أن النبي ﷺ أرسى قواعد تطوير وتنمية الموارد المائية، فالنبي ﷺ أقطع بعض الصحابة ﷺ آبار المياه بهدف تنميتها والاستثمار فيها،
- عمدت الدولة الأموية لتحقيق أمنها المائي على تنفيذ خطة واضحة الرؤية من أجل تنمية الموارد المائية والعمل على ضمان استدامتها؛ عن طريق

رصد الأموال اللازمة من بيت المال لصيانة وتطوير الآبار والعيون، فضلًا عن تكوين شبكات لرصد المطر، وحصره، إضافة إلى إعداد تقرير دورية عن تساقط الامطار، وتقدير كمياته ترفع إلى الخليفة مباشرة.

- زاد الاهتمام بالسياسات العامة للموارد المائية، وإدارتها إبان الدولة العباسية، ظهر ذلك واضحًا في تطوير الأوضاع المؤسسية بتأسيسهم لديوان خاص بالمياه سُمي بـ "ديوان المياه" كانت مهامه القيام بحفظ مقادير المياه في كل ناحية، وحصص كل فرد منها ضمن سجلاته، فضلًا عما يباع منها، وما يشترى.

Research Summary

This study deals with the study of water security in the Islamic state in the first and second centuries AH.
The aim of this research is to shed light on the issue of water security during the first and second centuries, and to identify the capacity of the ruling regime during this period to protect its available water resources by reviewing the procedures and arrangements taken for the protection of various types of water resources, As well as their development and development.
The research contained several elements that contributed clearly to the knowledge of the reality of water security, and the procedures followed to achieve this in the Islamic state during the first and second centuries AHR. These elements were as follows:
(A) The concept of water security.
(B) Available water resources.
(C) The role of the State in protecting water resources and ensuring their sustainability.
(D) System for the exploitation of water resources.
(E) The role of the State in the development and development of water resources.
These elements formed an answer to the hypothesis of research, which is the main question: To what extent achieved the concept of water security in the Islamic state during the first and second centuries AH؟
At the conclusion of the research, the most important findings of the study were the results, the most prominent of which were the following:
-The Prophet laid the rules for the development and development of water resources, the Prophet cut off some of the companions wells of water for the purpose of development and investment،
-The Umayyad State, in order to achieve its water security, has implemented a clear vision plan for the development of water resources and to ensure its sustainability through monitoring the necessary funds from Beit Al Mal for the

maintenance and development of wells and springs, Rainfall, and the estimation of its quantities are brought directly to the caliph.

-The importance of water resources policies and their management during the Abbasid period increased. This was evident in the development of the institutional situation by establishing a water ministry called the "Water Bureau" whose duties were to conserve water quantities in each area, Of them, and what they buy.

مُقدِّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد ؛؛؛

فقد شكل الماء عنصرًا أساسًا في أصل قيام الحضارات ونموها وازدهارها، فالحضارات التي نشأت في الأزمنة الغابرة ما ظهرت ونمت إلا على ضفاف الأنهار، فالحضارة المصرية القديمة ما قامت إلا بعد أن سكن الإنسان المصري القديم الوادي، وحينها أخذت تتشكل وتنمو الحضارة المصرية، كما شهدت بلاد الرافدين (العراق) قيام الحضارة البابلية، والآشورية على ضفاف نهري دجلة والفرات، فالماء له دور حيوي في نشوء، وبقاء الحضارات، فهو عصب هذه الحياة؛ لذا يعد فقدانه، أو ندرته مؤثرًا قويًا في عدم استقرار أي حضارة، أو دولة. فهو يشكل أمنًا وأمانًا، ولا أبالغ إذا قلت إن الأمن الاقتصادي، وكذا العسكري لا يتحققان دون توفر الأمن المائي.

ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مسألة الأمن المائي إبان القرنيين الأول والثاني الهجريين، والتعرف على قدرة الإدارة الحاكمة – خلال تلك المدة – على حماية مواردها المائية المتاحة، من خلال الاطلاع على الإجراءات والترتيبات التي اتخذت من أجل حماية المصادر المائية بأنواعها، ونظم استغلالها، فضلًا عن تنميتها وتطورها.

أما عن الإطار الزمني، والمكاني المحدد للدراسة – التي آثرت الحديث عنها– فالإطار الزماني له أسبابه؛ ذلك أن هذه المدة المخصصة للبحث ستعطي القارئ تصورًا كاملًا عن موضوع الدراسة، فضلًا عن التعرف على الإجراءات، والتدابير التي اتخذت لتحقيق الأمن المائي، تلك الإجراءات والترتيبات التي لم تكن سريعة التغير كالتغيرات السياسية؛ فتغيرها كان تدريجيًا مما يصعب معه تقليل المدة الزمنية عن ذلك.

بيد أن فهم الأمن المائي بصورة متكاملة يستدعي أن يكون الإطار المكاني للدراسة هو كافة أرجاء الدولة الإسلامية – دون تخصيص منطقة جغرافية بعينها – وهذا يرجع لأسباب منها: جغرافية الدولة الإسلامية المتنوعة؛ بتنوع تضاريسها، واختلاف درجة حرارتها، التي تُضفي الطابع المتنوع على أقاليم الدولة؛ من وفرة الأراضي الخصبة، وكثر الأودية، ومجاريها المائية، وكذا انتشار المناطق الصحراوية، والساحلية – التي تبدو جليّة التناقض إذا جاز لنا التعبير – الأمر الذي يجعل من قصر الدراسة على منطقة بعينها لا يفي بالرؤية الكاملة للأمن المائي بشتى عناصره؛ فكل إقليم من أقاليم الدولة له موارده المائية المتاحة – التي تختلف من ناحية القلة والكثرة – ونظم استغلالها، وحمايتها، وكيفية تطورها، وإلى هذا السبب تجب إضافة الوحدة السياسية لأقاليم الدولة الإسلامية – إبان القرنيين الأول والثاني الهجريين – التي خضعت لحكومة مركزية بعواصم الخلافة الثلاث (المدينة– دمشق– بغداد).

عناصر البحث

ويشتمل هذا البحث على عدة عناصر أسهمت بشكل واضح في الوصول إلى معرفة حقيقة الأمن المائي، والإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك. وهذه العناصر تتمثل فيما يلي:

(أ) مفهوم الأمن المائي. (ب) الموارد المائية المتاحة.

(ج) دور الدولة في حماية الموارد المائية، وضمان استدامتها.

(د) نظام استغلال الموارد المائية. (هـ) دور الدولة في تطوير الموراد المائية وتنميتها.

ولا شك في أن تلك العناصر تُشكل إجابة واضحة على فرضية البحث المتمثلة في هذا التساؤل الرئيس: إلى أي مدى تحقق مفهوم الأمن المائي في الدولة الإسلامية خلال القرنين الأول والثاني الهجريين؟.

(أ) مفهوم الأمن المائي

يقصد به: قدرة الدولة على حماية مواردها المائية المتاحة، وحرية استخدامها، وضمان استمرارها، والعمل على تطويرها وتنميتها.

ومن الاعتبارات الأولى التي يجب مراعاتها: تحرير مصطلح الدراسة، أو بالأحرى التأصيل لهذا المصطلح، الذي يبدو لدى البعض أنه معاصر، وأنه لا يتناسب مع مدة الدراسة.

فالأمن المائي كمصطلح له جذور في تراثنا الإسلامي؛ فلفظة الأمن في اللغة تعني: الطمأنينة التي هي نقيض الخوف، فيقال: أمن فلان يأمَنُ أمنًا وأمانًا(١)، فالأمن إذا له مفهوم يشمل شتى مناحي الحياة؛ يبين هذا ويجليه قول الحق ﷻ: "الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ"(٢)، وقوله: " لإِيلاَفِ قُرَيْشٍ. إِيلاَفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ. فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا البَيْتِ. الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ"(٣)، علاوة على ذلك فقد ورد "الماء" في العديد من الآيات الدالة على أن الماء هو أصل الحياة قال تعالى: "وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلاَ يُؤْمِنُونَ"(٤). وقال تعالى: "وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ"(٥).

وفي قصة سيدنا صالح عليه السلام دليل على أن امتلاك المياه وحيازتها من أوليات تحقيق الأمن المجتمعي الذي يسعى لتحقيقه أفراد المجتمع بشتى الوسائل والسبل المتاحة؛ فالله ﷻ يقول: "قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ

(١) ابن منظور: أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، ت٧١١هـ/١٣١١م، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣/١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ج٢١/١٣، مادة " أمن".
(٢) سورة الأنعام: آية رقم ٨٢.
(٣) سورة قريش.
(٤) سورة الأنبياء: جزء من آية رقم ٣٠.
(٥) سورة النور: صدر آية رقم ٤٥.

مَّعْلُـومٍ"[١]، وفـي موضـع آخـر "وَنَبِّـئْهُمْ أَنَّ المَـاءَ قِسْـمَةٌ بَيـنَهُمْ كُـلُّ شِـرْبٍ مُّحْتَضَرٌ"[٢]، وفي اجتماع الناس على ماء مدين لشاهد آخر على ذلك، قال تعالى:" وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ"[٣].

وفيما سبق دافع قوي للقول بأن مصطلح الأمن المائي له أصل في الحضارة الإسلامية، ومن ثم يتناسب مع مدة الدراسة، وإشارة إلى المجتمع والأمة بضرورة تحقيق الأمن المائي بالمحافظة على المياه، ووضع الأحكام المنظمة لاستغلالها.

(ب)-الموارد المائية المتاحة:

أولًا: الأمطار

أدت مظاهر السطح دورًا مهمًا، بل ومؤثرًا في حياة البشرية؛ إذ يظهر تأثيرها قويًا على خصائص بعض العناصر المناخية، ولا سيما درجات الحرارة، والأمطار، فالعالم الإسلامي تؤثر مظاهر السطح فيه في حالة المناخ سواء كنتيجة لارتفاعها فوق مستوى سطح البحر، أو كنتيجة لاتجاهات محاورها، وما يهمنا في هذا السياق تأثير عامل ارتفاع مناسيب سطح البحر في تحديد كمية المطر، أو الثلوج، فمن المعلوم أن تساقط الأمطار يتباين في غزارته تبعًا لمحاور امتداد السلاسل الجبلية ومدى ارتفاعها واتجاه الرياح، لذا تستقبل مرتفعات وسط آسيا، وبلاد أفغانستان، وإيران كميات كبيرة من الثلوج خلال فصل الشتاء، وتحظى مرتفعات الشام الغربية بتساقط الأمطار، وكذلك مرتفعات جبال أطلس بالمغرب[٤].

(١) سورة الشعراء: آية رقم ١٥٥.

(٢) سورة القمر: آية رقم ٢٨.

(٣) سورة القصص: صدر آية رقم ٢٣.

(٤) محمد خميس الزوكه، جغرافية العالم الإسلامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص١١٩، ١٢٠.

إلى جانب هذا تأثر مناح البلاد الإسلامية بالمسطحات المائية البحرية المطل عليها كالبحر المتوسط، والبحر الأحمر، والمحيط الأطلسي، والهندي، حيث تتكون المنخفضات الجوية في نطاق تلك المسطحات؛ مما يؤدي إلى تساقط الأمطار الغزيرة على سواحل تلك المناطق خلال فصل الشتاء، هذا والنطاق الصحراوي في العالم الإسلامي يغطي أكثر من ٧٠ % من جملة مساحة هذا العالم، فمن ذلك الصحراء الكبرى بأفريقيا، وصحراء شبه الجزيرة العربية، والهضبة الإيرانية بآسيا، الأمر الذي يعني أن تلك المناطق تتسم بالجفاف، وقلة الأمطار، وإلى جانب هذا كله كانت تنتشر العديد من الأنهار في مصر، والشام، والعراق، والهند، وبلاد وسط آسيا(١).

وإذا استعرضنا أهم ما جاء في المصادر عن تساقط الأمطار ببعض أقاليم الدولة الإسلامية، فيلحظ أن المناطق الجبلية بوسط آسيا كانت من أغزر المناطق في ديار الإسلام هطولًا للأمطار، حتى أنه استمر سقوط الأمطار بتلك النواحي ذات عام أكثر من أربعين يومًا(٢)، فيذكر الجغرافيون(٣) أن مدينة طبرستان الواقعة على بحر الخزر (قزوين) بلدة تتميز – عن غيرها – بكثرة مياهها؛ نتيجة تساقط الأمطار عليها بصورة دائمة صيفًا، وشتاءً، الأمر الذي

(١) محمد خميس الزوكه، جغرافية العالم الإسلامي، ص١٢٢، ١٢٨، ١٤٨.

(٢) الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير، ت٣١٠هـ/٩٢٢م، تاريخ الرسل والملوك، دار التراث، بيروت، ط٢/١٣٨٧هـ، ج٩/ص٥٠٩؛ ابن مسكويه: أبو على أحمد بن محمد، ت٤٢١هـ/١٠٣٠م، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: أبو القاسم إمامي، نشر: سروش، طهران، ط٢/٢٠٠٠م، ج٤/ص٤٣٨.

(٣) الاصطخري: أبو اسحاق إبراهيم بن محمد، ت٣٤٦هـ/٩٥٧م، المسالك والممالك، دار صادر بيروت، ٢٠٠٤م، ص٢١١؛ ابن حوقل: أبو القاسم محمد البغدادي الموصلي، (المتوفى: بعد ٣٦٧هـ/٩٧٧م)، صورة الأرض، دار صادر، أفست ليدن، بيروت، ١٩٣٨م، ج٢/ص٣٨١،٣٣٩؛ الحميري: أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ت٩٠٠هـ/١٤٩٤م، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ط٢/١٩٨٠، ص١٦٠.

جعل أهلها يحرصون على أن تكون سقوف بيوتهم مسنمة[١] لذلك فالمطر عندهم ربما اتصل فيها سنة كاملة فلا تُرى الشمس بها! في الوقت ذاته كانت جرجان[٢] تشهد تساقط الأمطار – على سائر نواحيها – بكميات هائلة تصل إلى حد السيول في فصل الشتاء، وما ذلك إلا لقربها من ساحل بحر الخزر، وإحاطة الجبال لها فهي منطقة سهلية جبلية[٣].

أما إقليم خراسان[٤] فتشير الروايات إلى أن بعض نواحيها كانت تعتمد كثيرًا في مياهها على سقوط الأمطار، والسيول شتاءً[٥]، في حين شهدت المناطق الأخرى ببلاد فارس هطولًا للأمطار طوال فصل الشتاء التي كانت تجري منه أوديتهم[٦]، في الوقت الذي كان العراق يشهد تساقط الأمطار شتاءً بصورة

(١) أي مرتفعة؛ يقال: سَنَّم الشيء: رفعه، وسَنَّم الإناء إذا ملأه؛ حتى صار فوقه كالسنام؛ ابن منظور: لسان العرب، ج١٢/ص٣٠٦، مادة: "سَنم".

(٢) مدينة عظيمة تقع بين طبرستان وخراسان، يجري بينها وبين طبرستان نهر تجري فيه السفن، وهي بين السهل والجبل والبر والبحر، تقع بالجنوب الشرقي من بحر الخزر (قزوين)؛ الحميري: الروض المعطار، ص٣٤٨؛ أمين واصف بك: معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية، تحقيق: أحمد زكي باشا، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٤٤.

(٣) المهلبي العزيزي: الحسن بن أحمد، ت٣٨٠هـ/٩٩٠م، المسالك والممالك، تحقيق: تيسير خلف، دار التكوين، دمشق، ٢٠٠٦م، ص١٥١.

(٤) من أكبر الأقاليم الفارسية؛ حدوده مما يلي العراق، وآخره مما يلى الهند، ومن أعظم مدنها: نيسابور، وهراة، ومرو، وخراسان حاليًا إقليم من أقاليم الجمهورية الإيرانية يقع في الشمال الشرقي منها على الحدود الأفغانية التركمانستية، وعاصمته مدينة "مشهد"؛ الاصطخري: المسالك والممالك، ص٢٥٣، ٢٥٤؛ ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله، ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط٢/١٩٩٥م، ج٢/ص٣٥٠؛ يحيى شامي، موسوعة المدن العربية والإسلامية، الكتاب الثاني (المدن الإسلامية)، دار الفكر العربي، بيروت، ط١/١٩٩٣م، ص٢٨٣.

(٥) ابن حوقل: صورة الأرض، ج٢/ص٤٠٢، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٤١.

(٦) ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، ج٤/ص٣٩٧.

تتفاوت غزارتها من وقت لآخر تصل إلى حد السيول، وكان نهرا دجلة والفرات يمتصان قدرًا كبيرًا منها(١)، فنهر دجلة كان تصله تلك المياه عن طريق الخور – طريق للماء لم يحفره أحد – تجرى فيه المياه للنهر(٢).

ويشير محمد كرد علي(٣) إلى أن الفصول الأربعة تأخذ حكمًا في بلاد الشام؛ فالأمطار والثلوج تتهاطل عليها في فصل الشتاء، موضحًا أنها تكون أكثر غزارة على المناطق الساحلية، ثم يعقب الأمطار يبوسة، فكانت فلسطين تعتمد في مياهها على سقوط الأمطار بدرجة كبيرة(٤)، بينما اعتمد أهل حمص – في بعص المناطق – على الأمطار المتساقطة عليها في شربهم(٥).

في حين كان الجفاف يُميّز جوّ شبه الجزيرة العربية على الرغم من وقوعها بين مسطحات مائية، إلا أن هذا لم يكن ذا أثر واضح عليها إلى حد بعيد(٦)؛ فالأمطار قليلة في الداخل إلا على المرتفعات والسواحل التي كانت تشهد ارتفاعًا ملحوظًا لتساقط الأمطار عليها، فجبل "أبي قبيس" بمكة الذي يشرف على الصّفا، به موضعان يقال لهما: "الجر والميزاب"، يسكبان الماء إذا كان المطر يصب أحدهما على الآخر، فالأعلى منهما "الجر" و"الميزاب" هو

(١) الإدريسي: محمد بن محمد بن عبد الله، ت٥٦٠هـ/١١٦٤م، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، ط١/١٤٠٩هـ، ج١/ص٣٨٥.

(٢) ابن الفقيه: أبو عبد الله أحمد بن محمد، ت٣٦٥هـ/٩٧٥م، البلدان، تحقيق: يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ط١/١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص٢٣٣.

(٣) خطط الشام، مكتبة النوري، دمشق، ط٣/١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ج١/ص١٤، ج٤/ ص١٦٩.

(٤) ابن حوقل: صورة الأرض، ج١/ص١٧١.

(٥) المقدسي: أبو عبد الله محمد بن أحمد، ت٣٨٠هـ/٩٩٠م، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار صادر، بيروت، د ت، ص١٥٦.

(٦) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م، ص٦.

الأسفل[١]، وكان للمدينة أربعة أودية، يأتي ماؤها في وقت الأمطار والسيول من جبال بموضع يقال له: "حرة بني سليم" على مقدار عشرة فراسخ[٢] من المدينة[٣]، أما الأمطار الموسمية فكانت تهطل على بلاد اليمن صيفًا؛ فمدينة "صنعاء" كان يشقها واديها المعروف بـ "السرار" إذا جاء المطر، ويصب فى منطقة "سيوان" فتكون كأنها بحيرة[٤]، وكان ينزل في عُمان قدر كاف من تلك الأمطار الموسمية، في الوقت الذي كانت الصحاري الجنوبية لا يصيبها من المطر إلا رذاذًا[٥].

أما عن مصر، وبلاد المغرب فاليعقوبي[٦] يذكر أن الأمطار بمصر كانت تتساقط عليها بقلة في فصل الشتاء، إلا ما كان على سواحلها فإنه يهطل بغزارة، يضاف إلى ذلك أن سواحل بلاد المغرب كانت هي الأخرى تستقبل قدرًا كبيرًا من الأمطار التي تتعرض لها شتاءً، والذي كان يعتمد عليه في شرابهم[٧]، وبطبيعة الحال كانت تلك الأمطار تتناقص كلما اتجهنا نحو

(١) البكري: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، ت٤٨٧هـ/١٠٩٤م، المسالك والممالك، دار الغرب الإسلامي، تونس، ١٩٩٢م، ج١/ص٤٠١.

(٢) مقياس من مقاييس المسافات مقداره ثلاثة أميال، والميل يساوي اثنا عشر ألف ذراع، والميل يساوي بالمتر ٥,٥٤٤ مترًا؛ محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي: معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢/١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص٣٤٣.

(٣) اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر، ت بعد٢٩٢هـ/٩٠٤م، البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٢٢هـ، ص١٥١.

(٤) ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، ت٢٨٠هـ/٨٩٣م، المسالك والممالك، طبعة ليدن، ١٨٨٩م، ص١٣٦.

(٥) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ص٦.

(٦) البلدان، ص١٧٨.

(٧) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص٢٢٤.

الداخل، إلا أن سفوح المناطق الجبلية والمرتفعة عن سطح البحر كانت تستقبل الأمطار بكثرة لدرجة أن الشمس كانت لا تُرى في بعض نواحيها(١).

ثانيًا: الأنهار

شكلت الأنهار ومجاريها موردًا آمنًا للمياه في الدولة الإسلامية، هذا الأمن الذي تحقق عن طريق استغلالها واستثمارها في أفضل صورة ممكنة، وفي الأسطر القادمة تحاول الدراسة تقديم مسح لأشهر الأنهار والأودية بدءًا من المشرق الإسلامي وصولًا إلى المغرب، والتي جاء ذكرها في مصادرنا.

لقد اختصت بلاد ما وراء النهر بالعديد من الأنهار وروافدها، الأمر الذي جعلها تحمل بذلك طبيعة خاصة عن غيرها، فنهر جيحون الذي أُطلق عليه النهر العظيم، كان يجري بمدينة سمرقند(٢)، التي تميزت بكثرة فروع الأنهار؛ لكثرة عدد قراها، وتعددها، وقد سجل لنا كل من الاصطخري وابن حوقل(٣) هذه الأنهار وتشعبها بين الأراضي والمزارع، فالقرية الواحدة كان لها نهران، وثلاثة، فسمرقند كان يكثر بها روافد الأنهار الصغار؛ بحسب عدد الدور، والبرك، والبساتين، والقصور، حتى إن من أطل على شرف أعلى وادى الصُغد لم ير إلا خضرة ممتدة لا يتخللها إلا قصر، أو قلعة، أما مدينة بخارى(٤)

---

(١) القزويني: زكريا بن محمد بن محمود، ت٦٨٢هـ/١٢٨٣م، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، د ت، ص١٦٩.

(٢) المدينة العظمي لأقليم الصُغد، وتعد من أجل مدن بلاد ما وراء النهر، وأعظمها قدرًا؛ وسمرقند الآن من أعظم مدن جهمورية أوزبكستان، وتتميز بتنوع نشاطها الزراعي والصناعي والتجاري؛ اليعقوبي: البلدان، ص١٢٤؛ يحيى شامي: موسوعة المدن العربية والإسلامية، الكتاب الثاني (المدن الإسلامية)، ص٤١٢.

(٣) المسالك والممالك، ص٣٠٧ وما بعدها، ص٣٢٠؛ صورة الأرض، ج٢/ص٤٧٥، ٤٧٩، ٤٨٠.

(٤) من أعظم وأشهر مدن بلاد ما وراء النهر، وتعد قلب "إقليم الصُغد" والذي يشمل الأراضي الخصبة فيما بين جانبي نهر جيحون وسيحون، وهي الآن إحدى مدن جمهورية أوزبكستان؛ القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص٥٠٩، ٥١٠؛ كي=

فيذكر الإدريسي(١) أن أراضيها كان يشقها "نهر الصُغد" ويخترق أكثر أزقتها وشوارعها، وأسواقها، مشيرًا إلى أن النهر هو فاضل "نهر الصُغد" الآتي إليها من سمرقند، وأن لأهل بخارى عليه طواحين عدة، وبضفتيه البساتين والجنات والحدائق الملتفة الأشجار، والمزارع الممتدة، هذا بالإضافة إلى روافده التي تسقى قرى بخارى وسائر نواحيها، والتي وصل عددها إلى "اثنى عشر" رافدًا، كان لكل رافد محال كثيرة، وماء غزير(٢).

أما بلاد خراسان، فكانت توصف بأن مياهها واسعة؛ فيطلعنا المقدسي(٣) ببيان أن مدينة نيسابور(٤) لها نهر على فرسخ بقرية تسمى "بشتقان" تدير مياهه سبعون رحى، وأن سجستان(٥) لها عدة أنهار تسقى المدن والضياع. منها: نهر "هيرميد" يخرج من ظهر جبال "الغور" جنوب سجستان، والذي ينحدر الى

=لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة: بشير فرانسيس، كوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، ط٢/١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص٥٠٣؛ يحيى شامي: موسوعة المدن العربية والإسلامية، الكتاب الثاني (المدن الإسلامية)، ص٤٠٩.

(١) نزهة المشتاق، ج١/ص٤٩٤.

(٢) النرشخي: أبو بكر محمد بن جعفر، ت٣٤٨هـ/٩٥٩م، تاريخ بخارى، ترجمة: أمين عبد المجيد بدوي، نصر الله مبشر الطرازي، دار المعارف، ط٣، د ت، ص٥٤، ٥٥.

(٣) أحسن التقاسيم، ص٣٢٩، ٣٣٠.

(٤) حاضرة خراسان بلد واسع كثير الكور، وليس بخراسان أوسع وأطيب هواءً منها، وتقع نيسابور الآن في أقصى الشمال الشرقي للجمهورية الإيرانية على الطريق الرئيس الرابط بين طهران ومشهد؛ اليعقوبي: البلدان، ص٩٥؛ الاصطخري: المسالك والممالك، ص٢٥٥؛ يحيى شامي: موسوعة المدن العربية والإسلامية، الكتاب الثاني (المدن الإسلامية)، ص ٢٨٦.

(٥) ناحية كبيرة وولاية واسعة بين فارس وبلاد السند، ومعنى اسمها بالفارسية "البلاد الجبلية"، بينها وبين هراة عشرة أيام؛ وتقع جنوبى هراة، وأرضها كلها رملة سبخة؛ ابن شمائل القطيعي: عبد المؤمن بن عبد الحق، ت٧٣٩هـ/١٠٥٤م، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار الجيل، بيروت، ط١/١٤١٢هـ، ج٢/ص٦٩٤؛ أمين واصف بك: معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية، ص٦٥.

مدينـة "بست"[١] ثم يتشـعب بعد ذلك إلـى عدد من الأوديـة، ونهـر "باشـتروذ" فيسقى مدينة "بست" أيضًا، ثم ينحدر فيسقى عدة قرى، وكان قرار هذه المياه جميعها أنها تصب في بحيرة عند كرمان[٢] طولها أكثر من عشرين فرسخًا وعرضها مرحلة[٣]، يرتفع منها سمك كثير عليها ضياع، ثم يشير إلى أن نهر هَراة[٤] ليس بجميع مدن خراسان أعجب عملًا منه؛ فهو يخرج من تحت جبال "الغور" ثم يتشعب بعد ذلك فتمد منه شعبة إلى قصبة المدينة عابر منها إلى البساتين وسائر المزارع، والجدير بالذكر أن مدينة "الباميان" وهي إحدى مدن خراسان الجبلية، كان يخرج من جبلها الشاهق عيون عظام تتفرع إلى أودية عدة – تسير إلى مسافات بعيدة – تستفيد من مياهها مدن خراسان الرئيسة[٥]. وكانت بلاد فارس هي الأخرى تتميز بكثرة أنهارها وطيب مياهها العذبة[٦]، حتى أُطلق على هذه الأنهر أمهات الأنهار[٧]، فالمصادر الجغرافية تذكر

(١) قصبة سجستان ومدينتها العظمى؛ اليعقوبي: البلدان، ص١٠١.

(٢) مدينة بين أرض مكران شرقًا، وبلاد فارس غربًا، ومفازة خراسان، وسجستان شمالًا، والبحر جنوبًا، وتقع كرمان الآن في الجمهورية الإيرانية في المقاطعة التي تسمى باسمها، وهي إلى الجنوب الشرقي من أصفهان؛ الاصطخري: المسالك والممالك، ص١٥٨؛ يحيى شامي: موسوعة المدن العربية والإسلامية، الكتاب الثاني (المدن الإسلامية)، ص ٢٨٠.

(٣) المرحلة: مسيرة نهار بسير الأبل المحملة، وقدرها أربعة وعشرون ميلًا، أو ثمانية فراسخ، أو ٤٣,٣٥٢ مترًا؛ محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي: معجم لغة الفقهاء، ص٤٢١.

(٤) إحدى مدن إقليم خراسان، وكانت فرضة (ميناء) لخراسان، وسجستان، وفارس، وتقع هراة الآن برمتها في دولة أفغانستان؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ج٢/ص٤٣٧، ٤٣٨؛ كي لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ص٤٤٩.

(٥) اليعقوبي: البلدان، ١١٩؛ الحميري: الروض المعطار، ص٧٤.

(٦) الإدريسي: نزهة المشتاق، ج١/ص٤٢١.

(٧) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص٤٤٦.

عددًا من تلك الأنهار من أهمها: نهر "سكان" وهو أكثر أنهار بلاد فارس عمارة، ويخرج من رستاق "الرويجان" من قرية تدعى "شاذفزى" فيسقى زروعها ثم ينحدر – هذا الوادي – إلى مجموعة من القرى ذات الضياع والبساتين، حتى يصل الى قرية "سك" المنسوب إليها ثم يفضي مياهه فى البحر(١)، أما نهر "كُر" فإنه يخرج من نواحي كلّار(٢)، وهذا النهر يسقي عددًا من القرى بمزارعها وضياعها، وأهم ما يميزه أن مياهه جارفة طاغية لا تسقي أي مكان سوى الأماكن التي توضع له فيها سد(٣)، ومن الأنهار الكبيرة أيضًا ببلاد فارس نهر "طاب" الذي ينبع من جبال تقع جنوب غربي أصفهان، ويمتد على تخوم الإقليم، وعليه سكة تعبر على قناطر، وعلى طول مجراه – المقدر بنحو أربعين فرسخًا– عددًا من القرى، والضياع، والبساتين تُسقى منه(٤).

ومن المعلوم أن بلاد العراق تشتهر بأنها بلاد الرافدين لوجود نهري "دجلة والفرات" على أراضيها، فيجري دجلة من منبعه إلى سامراء في مناطق جبلية، وضفافه عالية، لدرجة أنه لا يخشى فيها من خطر الفيضان، بينما يجري الفرات بين منبعه ومنطقة "الرمادي" الحالية في مناطق صحراوية(٥)، ولعل هذا

(١) ابن حوقل: صورة الأرض، ج٢/ص٢٧٤.

(٢) مدنية جبلية من نواحي طبرستان، تقع بين بلاد الديلم خاصة، وطبرستان؛ مؤلف مجهول: (توفي: بعد ٣٧٢هـ/٩٨٢م)، حدود العالم من المشرق إلى المغرب، ترجمة وتحقيق: السيد يوسف الهادي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط١٤٢٣هـ، ص١٥٥.

(٣) ابن البلخي، ق٦هـ/١٢م، فارس نامة، تحقيق وترجمة: يوسف الهادي، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ١٤١٢هـ/٢٠٠١م، ص١٣٩.

(٤) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص٤٤٥، ٤٦٤؛ كي لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ص٣٠٦.

(٥) عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣/ ١٩٩٥م، ص٢٦.

يفسر ما حكاه الخطيب البغدادي[١] المتوفي سنة ٤٦٣هـ/١٠٧٠م: من أن الفرات ودجلة ينصبان من الشام والجزيرة، ولا ينتفع بهما حتى يأتيا العراق فيتفجرا في كل موضع، ثم تساق بقيتهما إلى البحر، ويزيد الأمر وضوحًا ما قاله ياقوت الحموي[٢]: من أن أرض العراق اختصت بالرافدين "دجلة والفرات" وأنهما يكتنفانها، ولا ينقطعان شتاءً ولا صيفًا، وأنه لا ينتفع منهما بكثر فائدة حتى يدخلاها؛ فتسيح مياههما في جنباتها، كما أنهما يشتغلان عن جميع الأراضي التي يمران بها فلا ينتفع بمياههما غير السواد إلا باستخدام الدوالي والدواليب بمشقة وعناء.

وقد قدَّم لنا الجغرافيون تفاصيل وافية عن النهرين، وما يتفرع منهما من أنهار، فنهر " دجلة" في غربه نهر يخرج منه يسمى " الإسحاقي" عليه ضياع وعمارات تستفيد من مياهه، وفي شرقه نهر يقال له: "القاطول" تصل مياهه إلى قرى عامرة، وضياع متصلة، وفي أسفل مدينة "الكوفة" يتفرع من دجلة أنهار كثيرة تصب كلها في البطيحة وبعضها في بعض[٣]، أما عن نهر "الفرات" فكان ينقسم إلى جهتين: الأولى تتوجه يسيرًا نحو الغرب فتسمى نهر "العلقمي" مارًا بالكوفة، وغيرها، والأخرى تسمى نهر "سورا" مارًا بمدينة سورا ثم إلى مدينتي "النيل"و "الطفوف"، وخلال ذلك يسقى الفرات الكثير من أعمال "السواد"، ثم ينتهي إلى بطيحة "البصرة" و "واسط" التي ينتهى منها إلى البحر[٤].

---

(١) تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ج١/ص٣٦٢.

(٢) معجم البلدان، ج٣/ص٢٧٣.

(٣) سُهراب: عجائب الأقاليم السبعة التي بها العمارة، تصحيح: هانس فون مژيك، مطبعة آدولف هولز هوزن، ڤينا، ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م، ص١٢٧.

(٤) المسعودي: أبو الحسن على بن الحسين، ت٣٤٦هـ/٩٥٧م، التنبيه والإشراف، تصحيح: عبد الله إسماعيل الصاوي، دار الصاوي، القاهرة، د ت، ص٧٤.

أما عن بلاد الشام فقد توافرت بها عدة أنهار؛ فمدينة "دمشق" عاصمة الإقليم، والتـي وُصـفت بأنهـا لا نظيـر لهـا فـي جميـع أنحـاء الشـام؛ فـي كثـرة أنهارهـا وعمارتهـا، كـان نهرهـا الأعظـم يقـال لـه: بَـرَدَى[١] والـذي يشـق أسـفل دمشـق فيسقى ما بها من بساتين وضياع، ومنه شُق شعب تدور في أعلاها، ثم ينقسم قسـمين: بعضـه يتبحـر نحـو البادية، والـبعض الآخـر ينحـدر فيلقـى نهـر الأردن[٢]، فـي حين كانـت غُوطتها وهـي الكورة التـي منهـا دمشق، يحيط بها جبال عالية من جميع جهاتها، فإن مياهها خارجة من تلك الجبال، وبها عدة أنهـر تسـقي بسـاتينها وزروعهـا ويصـب بقيـة مياهها فـي أجمـة هنـاك وبحيرة، فالغوطة كلها أشجار وأنهار متصلة[٣].

ومـن أشـهر أنهـار الشـام مـا يعـرف بنهـر "الأردن" وهـو نهـران: نهـر الأردن الكبير، ونهر الأردن الصـغير، فأما الكبير فهو نهر يصب إلى بحيرة طبرية، تجتمع فيه المياه من جبال وعيون فتجري في هذا النهر، فتسقي أكثر ضياع "الأردن" ممـا يلـي سـاحل الشام، ثم تنصـب تلك المياه إلـى البحيرة التـي عند طبريـة، وطبريـة علـى طرف جبل يشرف علـى هذه البحيرة، فالنهر بينـه وبين طبريـة البحيـرة، وأمـا الصـغير فهـو نهـر يأخـذ مـن بحيـرة طبريـة ويمـر نحـو الجنـوب فـي وسـط الغـور، فيسـقي ضيـاع الغـور[٤]، بينمـا يجـري نهـر "الأرنـط" المسمى المقلوب، أو العاصـي بمدينتي "حمص" و "حماة"، وعليـه فـي حمص قرى متصلة وبساتين وأشجار وأنهار كثيرة متفرعة، بينما في حماة عليه عدة نواعير تسقي منه بساتينها[٥].

---

(١) اليعقوبي: البلدان، ص١٦٣.

(٢) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص١٨٤.

(٣) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٤/ص٢١٩.

(٤) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج١/ص١٤٧.

(٥) ابـن شـمائل القطيعـي: مراصـد الاطـلاع علـى أسـماء الأمكنـة والبقـاع،ج١/ص٤٢٣؛ الإدريسي: نزهة المشتاق، ج١/ص٣٧٤.

أما في مصر، فكان نهرها الشهير بين أنهار العالم نهر "النيل" هو المورد الرئيس للمياه بها، وقد وصفه الاصطخري[١] بأنه يعد أكبر من "دجلة" و "الفرات" عند امتداده إذا جُمعا، فضلًا عن أن مياهه أشد عذوبة، وحلاوة، وبياضًا من سائر أنهار بلاد الإسلام، أما الإدريسي[٢] فقد بيّن أن ماء "النيل" بمصر يسقي مزارعها، وبساتينها الممتدة من "أسوان" إلى حد "الإسكندرية"، مشيرًا إلى أن ماء "النيل" في أرضهم بالريف منذ ابتداء الحر إلى الخريف، ثم ينضب فيزرع عليه بساتين وجنات وشجر ونخل وقصب سكر ، وكل ذلك يسقي مزارعها، كما أكد أنه ليس في أرض مصر مما يحوز ضفتي النيل شيء قفر، وإنما هو كله معمور بالبساتين والأشجار.

وعن الأنهار والأودية في بلاد المغرب فقد أشارت المصادر للكثير منها، والذي يعد من أبرزها وادي "مسوّس" في الطريق من برقة[٣] إلى تونس، فيه قباب خربة وجباب يقال أن عددها: ثلاثمائة وستون، وبها بساتين[٤]، وبالقرب من تونس يوجد نهر كبير يسمى "بجردة" أو "مجردة" وهو على الطريق إلى المغرب[٥]، وفي مدينة قفصة[٦] يوجد النهر الكبير المشهور المسمى بوادي "بايش" وهو يشق غابة قفصة ويسقي بعض بساتينها، وهو نهر يأتي من جبال شرقي المدينة، يقل جريانه في أيام الصيف ولا ينقطع، وأرض هذا الوادي كله

(١) المسالك والممالك، ص٥٠.

(٢) نزهة المشتاق، ج١/ص٣٢٤.

(٣) أول مدينة مغربية ينزلها القادم من مصر، وهي متوسطة ليست بالكبيرة، ولا الصغيرة يحيط بها الجبل من سائر جهاتها؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ج١/ص٦٦.

(٤) البكري: المسالك والممالك، ج٢/ص٦٥٠.

(٥) مؤلف مجهول، ق٦هـ/، الاستبصار في عجائب الأمصار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦م، ص١٢١، ٢٣٢.

(٦) بلدة صغيرة في طرف إفريقية (تونس) من ناحية المغرب بينها وبين القيروان ثلاثة أيام؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٤/ص٣٨٢.

تنشع ماء[١]، وإلى الغرب من تونس توجد مدينة باجة[٢]، التي تتميز بكثرة أنهارها، فهي على جبل يسمى عين الشمس في هيئة الطيلسان تطرد حواليها المياه ...، ولها نهر من جهة الشرق جار من الجوف إلى القبلة، وحولها بساتين عظيمة تطرد فيها المياه[٣].

بينما يفيد اليعقوبي[٤] أن نهر "فاس" يقال عنه: أنه أعظم من جميع أنهار الأرض، عليه ثلاثة آلاف رحا تطحن، وعلى هذا النهر عمارات جليلة وقرى وضياع ومزارع من حافتيه يأتي ماؤه من عيون قبلية.

ثالثًا: الآبار والعيون

على الرغم من أن بلاد ما وراء النهر تميزت بكثرة أنهارها، إلا أنها عرفت استخراج المياه من الآبار والعيون حالة نضوب المياه في بعض أوقات السنة من مجاريها المائية، فمدينة "نسف" إحدى مدن هذا الإقليم كان الغالب عليها ضيق المياه بها، وانقطاع نهرها المسمى "كش" في بعض أيام السنة لذا استعانوا بالآبار في سقي ضياعهم ومزارعهم حتى عودة الماء في النهر[٥]، كما استخدم أهالي بزدة[٦] "الآبار" لسقي بساتينهم، وضياعهم، أو مما تأتي به الدواليب؛ لأن نهرها كان يجف في أكثر أوقات السنة [٧]، وبطبيعة الحال انتشرت في الصحراء الرابطة ما بين بلاد ما وراء النهر وخراسان العديد من

(١) مؤلف مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، ص١٥٢، ١٥٣؛ الحميري: الروض المعطار، ص٤٧٨.

(٢) أمين واصف بك: معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية، ص٢١.

(٣) البكري: المسالك والممالك، ج٢/ص٧١٨، ٧١٩.

(٤) البلدان، ص١٩٧.

(٥) الاصطخري: المسالك والممالك، ص٣٢٥؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ج٢/ص٥٠٢، ٥٠٣؛ المقدسي: أحسن التقاسيم، ص٢٨٢، ٢٨٣.

(٦) مدينة صغيرة من أعمال نسف إحدى مدن بلاد ما وراء النهر؛ الإدريسي: نزهة المشتاق، ج١/ص٤٩٢.

(٧) مؤلف مجهول: حدود العالم من المشرق إلى المغرب، ص١٢٨.

الآبار، ولعل هذا ما كان يميز مدينتي أَخْسِيسك[١] ووزم[٢] – اللتان تمثلان المعبر من وإلى بلاد ما وراء النهر، وخراسان– حيث انتشرت الآبار في الصحراء الغالبة على تلك النواحي، لتزويد أهالي المدينتين بالماء، فضلًا عن رعي، وسقي إبلهم وأغنامهم[٣]، علاوة على ذلك انتشرت العيون المائية كأحد المصادر المائية حال قلة المياه، أو انقطاعها في المجاري المائية بتلك النواحي؛ فنجد "زامين" – الواقعة على طريق خراسان الآتي من بخارى وسمرقند – بها عين ماؤها جار يحدق بها بساتين[٤]، وفي شمال وادي الصغد تقع مدينة "ياركث" وماؤها ليس من ماء هذا الوادي، وإنما ماء "العيون" وعليه قامت مراعيها الواسعة الخصبة[٥]، كما استفادت الأراضي الواقعة في بلاد خراسان بمياه الآبار والعيون؛ في ري ضياعها وبساتينها وقت قلة الأمطار، وعدم جريان الأنهار طيلة العام، فنيسابور على سبيل المثال كانت تشتهر بين مدن خراسان أنها حسنة الآبار[٦]، فقرية "كالوون" و "كابرون" التابعتين لإقليم نيسابور لم يكن لهما مياه جارية، وإنما كانت مياههم من الأمطار والآبار[٧] يضاف إلى ذلك أن العيون المائية المتفجرة من باطن الأرض كانت منتشرة

(١) مدينة في بلاد ما وراء النهر في مقابل زمّ، بين ترمذ وفربر، وتقع "أخسيسك" في نهر جيحون؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج١/ص١٢١.

(٢) مدينة خصبة صغيرة على طريق جيحون بين ترمذ وآمل في حدود خراسان؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ج٢/ص٤٧٧؛ ابن شمائل القطيعي: مراصد الاطلاع، ج٢/ص٦٧٠.

(٣) الاصطخري: المسالك والممالك، ص٢٨١، ٢٩٨؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ج٢/ص٤٧٧.

(٤) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص٢٧٧؛ كي لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ص٥١٨.

(٥) الاصطخري: المسالك والممالك، ص٣٢٢.

(٦) ابن الفقيه: البلدان، ص٤٧٤.

(٧) ابن حوقل: صورة الأرض، ج٢/ص٤٤١.

بين أرجاء هذا الإقليم[١] بينما كانت سرخس[٢] ليس لها نهر ولا عين، وإنما لها آبار يعتمدون عليها؛ نظرًا لأن الرمال تحفها[٣]، كما تواجدت الآبار والعيون بكثرة في المناطق الصحراوية والجبلية بخراسان التي كان لها أثر كبير في مساعدة السكان في القيام بالأنشطة الزراعية، والرعوية من تربية الأغنام والأبقار[٤].

كما يلحظ كثرة الآبار والعيون في بلاد فارس، وبخاصة في المناطق التي لا تجري بها مياه فيذكر البلخي[٥] أن أهالي سيراف[٦] ونواحيها يعتمدون على مياه الآبار والعيون في المناطق التي يقل فيها جري الأنهار والقنوات، وأن مدينة كازرون[٧] يشربون من مياه الآبار؛ إذ لا يوجد ماء جار إلا في ثلاث قنوات، مشيرًا إلى أن جميع مزارعهم لا تزرع دائمًا إلا على مياه الأمطار، وقد

(١) اليعقوبي: البلدان، ص٩٦، ١٠٠؛ مؤلف مجهول: حدود العالم، ص١١٤.

(٢) مدينة تقع بين نيسابور، ومرو، وهى فى أرض سهلة، وسرخس الآن مدينة إيرانية في الشمال الشرقي منها؛ الاصطخري: المسالك والممالك، ص٢٧٢؛ يحيى شامي: موسوعة المدن العربية والإسلامية، الكتاب الثاني (المدن الإسلامية)، ص ٢٦٦.

(٣) اليعقوبي: البلدان، ص٩٨؛ العزيزي: المسالك والممالك، ص١٥٣.

(٤) الاصطخري: المسالك والممالك، ص٢٣٥؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ج٢/٤٤١؛ الإدريسي: نزهة المشتاق، ج١/٤٧٥.

(٥) فارس نامه، ص١٢٩، ١٣١، ١٣٣.

(٦) ميناء فارس على ساحل الخليج العربي، وهي مدينة كبيرة، وبها تجار مياسير وأهلها مولعون بكسب المال واستجلابه على أي وجه أمكن؛ الإدريسي: نزهة المشتاق، ج١/ص٤١٠.

(٧) من أصح بلاد فارس هواء، وتربة، مدينة خصبة واسعة الثمار، وكبيرة، وعامرة بالتجارات الكثيرة، ومدينة كازرون الآن مدينة إيرانية واقعة بين شيراز في الشرق، والساحل الشرقي للخليج العربي في الغرب؛ الاصطخري: المسالك والممالك، ص١٢٧؛ مؤلف مجهول: حدود العالم، ص١٤٥؛ يحيى شامي: موسوعة المدن العربية والإسلامية، الكتاب الثاني (المدن الإسلامية)، ص ٢٧٩.

بـين ابـن حوقـل[١] أن مـاء بئـر "كـر" أصـح ميـاه آبـار "كـازرون"، بينمـا مـاء "دارايجرد" أردؤها، وكانت مدينة قم[٢] يتعاظم اعتماد أهلها في شربهم على مياه الآبار صيفًا[٣]، وفي حديث المقدسي[٤] عن همذان[٥] ذكر بأنها باردة المياه ذات عيون كثيرة تتفجر منها ماء طيب في الصيف رفيق في الشتاء.

أمـا عـن بـلاد العـراق، فهنـاك العديـد مـن المؤشـرات الدالـة علـى كثـرة الآبـار المسـتخدمة فـي المنـاطق التـي تبعـد كثيـرًا عـن مجـرى الأنهـار لا سـيما فـي البوادي المنتشرة بظاهر المدن كالبصرة[٦]، في حين كانت مياه الآبار والعيون ذات أهمية قصوى في ري الأراضي والبساتين التي لا تصل إليها المياه في بعض مناطق بلاد الشام فقرى أنطاكية[٧] كانت تعتمد على مياه الآبار

(١) صورة الأرض، ج٢/ص٢٨٩.

(٢) مدينة بأرض الجبال بين ساوة، وأصفهان، وهي كبيرة طيبة خصبة، مصرت في زمن الحجاج بن يوسف سنة ثلاث وثمانين للهجرة، أهلها شيعة غالية جدًا، وهي مدينة إيرانية تقع إلى الجنوب من العاصمة طهران غرب بحيرة "نمك" أي بحيرة الملح، في منطقة صحراوية تعرف باسم الصحراء الملحية الكبرى؛ القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص٤٤٢؛ يحيى شامي: موسوعة المدن العربية والإسلامية، الكتاب الثاني (المدن الإسلامية)، ص ٢٧٧، ٢٧٨.

(٣) اليعقوبي: البلدان، ص٨٥.

(٤) أحسن التقاسيم، ص٣٩٢.

(٥) مدينة كبيرة حسنة جليلة المقدار من مدن إقليم الجبال لها أنهار، وأشجار، وعمل واسع، وهي مدينة إيرانية في الطرف الشمال الغربي من جبال زارغوس، وإلى الغرب من مدينة قم؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ج٢/ص٣٥٨؛ يحيى شامي: موسوعة المدن العربية والإسلامية، الكتاب الثاني (المدن الإسلامية)، ص٢٨٨.

(٦) المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، ت٢٨٥هـ/٨٩٨م، الكامل في اللغة والأدب، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣/١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج١/ص١٢٩؛ الاصطخري: المسالك والممالك، ص٢٢؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٤/ص١٦٣.

(٧) قصبة العواصم من الثغور الشامية من أعيان البلاد وأمهاتها، موصوفة بالنزاهة، والحسن وطيب الهواء، وعذوبة الماء، وكثرة الفواكه، وسعة الخير، وتتبع أنطاكية =

المتفجرة من باطن الأرض، كما استفادت من تلك المياه إحدى قرى حمص وتدعى "جُوْسية" فأكثر ضياعها كانت تسقى من خلال العيون المائية[١]، بالإضافة إلى ذلك كانت العيون متناثرة عبر صحراء فلسطين[٢].

وإذا انتقلنا جنوبًا إلى داخل شبه الجزيرة العربية نجد امتدادًا هائلًا للآبار والعيون بين أوديتها الخصبة فعلى سبيل المثال لا الحصر: حفر بعض المكيين أبارًا وعيونًا لسد حاجاتهم، وحاجة ضياعهم وبساتينهم من الماء، فقد ذكر الأزرقي[٣] أبو الوليد محمد، ت٢٥٠هـ/٨٦٤م عددًا من تلك الآبار والعيون، منها: بئر "الياقوتة" بمنى حفرها أبو بكر الصديق ﷺ في خلافته، وبئر "عمر بن عثمان بن عفان" التي بمنى في شعب آل عمرو، وبئر "الشركاء" بأجياد لبني مخزوم، وحائط عوف وكانت له عين تسقيه، وحائط يقال له: الصفي كانت له عين تسقيه، وكان عُمدة "المدينة" وأهلها في شربهم وري حوائطهم على مياه الآبار والعيون، منها: بئر "رومة"، وبئر "عروة" وكان أهل المدينة يشربون سائر السنة من هذين البئرين، وغيرهما من الآبار التي ليست لها شهرة هذين البئرين، وبها آبار يسقى منها النخل والمزارع تجرها النواضح وهي الإبل. أما العيون فتتميز بعيونها النابعة المعينة منها: عين الصورين، وعين ثنية مروان، وعين الخانقين، وعين برد، وعيون تنسب لأزواج

=الآن الجهمورية التركية حيث تقع على نهر العاصي قرب مصبه على البحر المتوسط؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج١/ص٢٦٦؛ يحيى شامي: موسوعة المدن العربية والإسلامية، الكتاب الثاني (المدن الإسلامية)، ص٣٠٨.

(١) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج١/ص٢٦٧.

(٢) ابن حوقل: صورة الأرض، ج١/ص١٥٨.

(٣) أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس للنشر، بيروت، د ت، ج٢/ص٢٢٤، ٢٢٨.

النبـي ﷺ[١]، وفـي مصـر كانـت الآبـار والعيـون ذا أهميـة كبيـرة فـي المنـاطق الصحراوية والواحات المنتشرة عبر الصحاري المصرية، فابن حوقل[٢] يذكر أن الواحات المصرية كانت معمورة بمياه الآبار والعيون؛ مشيرًا إلى أن تلك المياه كانت متصرفة في نخيلهم وزروعهم وأجنتهم، وفي حال نضوب مياه نهر النيل، أو تعذر وصوله لبعض المناطق كان يستعان بمياه الآبار كبديل عن مياه النيل[٣].

وفي بلاد المغرب يلفت انتباهنا كثرة الآبار والعيون فيشير اليعقوبي[٤] عند حديثه عن مدينة "برقة" إلى أن لها جبلين أحدهما يقال له: الشرقي فيه قوم من العرب من الأزد ولخم وجذام وصدف وغيرهم من أهل اليمن، والآخر يقال له: الغربي فيه قوم من غسان وقوم من جذام والأزد ونجيب وغيرهم من بطون العرب، وأن الجبلين بهما عيون جارية، وأشجار، وثمار، وحصون، وآبار للروم قديمة، وفي وصف مدينة "تونس" ذُكر أن شرب أهلها من آبار شتى، وأن أعظمها قدرًا وأحلاها؛ ماء بئران احتفرتهما بعض سيدات الإسلام ابتغاء الثواب وهما في نهاية من سعة القدر، وكثرة الماء[٥]، وعند وصف ابن حوقل[٦] لمدينة سبتة[٧] بيّن أن بها بساتين وأجنة تقوم بأهلها، وماؤها من

(١) ابن شبة: أبو زيد عمر بن عبيدة، ت٢٦٢هـ/٨٧٥م ، تاريخ المدينة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ١٣٩٩هـ، ج١/ ص١٥٧، وما بعدها، ١٨٦، ٢٢٢، ٢٢٣؛ اليعقوبي: البلدان، ص٢٢٤، ٢٢٨.

(٢) صورة الأرض، ج١/ص١٥٣، ١٥٤.

(٣) البكري: المسالك والممالك، ج١/ص٢٣٠.

(٤) البلدان، ص١٨١.

(٥) الإدريسي: نزهة المشتاق، ج١/ص٢٨٥.

(٦) صورة الأرض، ج١/ص٧٨، ٧٩.

(٧) بلدة مشهورة من قواعد بلاد المغرب، ومرساها، والذي يعد من أجود المراسي على البحر (المتوسط) تقابل جزيرة الأندلس، تتبع سبتة الآن المملكة المغربية وتقع في أقصى الشمال الغربي منها، وعلى الطرف الجنوب الغربي من جبل طارق؛ ياقوت=

داخلها يستخرج من آبار بها معين ومن خارجها أيضًا من الآبار شيء كثير عذب، يضاف إلى ذلك كثرة الآبار التي تمد حاجات المسافرين عبر الطرق العابرة للصحراء المغربية، التي يتراوح بعدها عن بعضها من مسيرة يوم إلى خمسة أيام[١]، إلى جانب هذه الآبار كانت العيون المائية منتشرة بين قرى ومدن بلاد المغرب، والتي يتم استغلالها لصالح شربهم وري بساتينهم وأجنتهم[٢].

(ج) دور الدولة في حماية الموارد المائية وضمان استدامتها:

وضعت الشريعة الإسلامية الغراء قواعد عامة في مجال تنظيم حقوق ملكية المياه فضلًا عن تنظيمات استعمالها وتوزيعها، التي رسمت من خلالها منهجًا رائعًا في كيفية المحافظة على الموارد المائية، وحمايتها من العبث، والإهدار، والمتعلقة بحماية مصادر المياه، وضمان استدامتها، فالشريعة الإسلامية حرصت على توفير الموارد المهمة في حياة الناس، لذا جعلت ثلاثة أصناف خارجة عن حيازة أي شخص، وهي: الكلأ، والماء، والنار، فالثلاثة ملك للجميع فالمياه إذًا قسمة مشاعة بين الناس، فلا يجوز أن يستأثر بها أحد، وأن يمنع فضلها واستعمالها، والنبي ﷺ كان يوجه الصحابة الكرام ﷺ بأن لا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلأ[٣].

=الحموي: معجم البلدان، ج٣/ص١٨٢؛ يحيى شامي: موسوعة المدن العربية والإسلامية، الكتاب الثاني (المدن الإسلامية)، ص٢١٤.

(١) البكري: المسالك والممالك، ص٨٤٧، ٨٤٨.

(٢) ابن حوقل: صورة الأرض، ج١/ص٧٧، وما بعدها.

(٣) البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، ت٢٥٦هـ/٨٦٩م ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١/١٤٢٢هـ، ج٣/ص١١٠، باب: "إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروي".

وقد جاءت الأخبار والسنن لتبيّن ما أباحه رسول الله ﷺ للناس كافة، وجعلهم فيه أسوة، وهو الماء والكلأ والنار، ففي الحديث "المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار، وثمنه حرام" أي الماء الجاري(١)، فكان الناس ينزلون في أسفارهم، وبواديهم بالأرض فيها النبات الذي أخرجه الله للأنعام، مما لم ينتصب فيه أحد بحرث ولا غرس ولا سقي؛ فهو لمن سبق إليه، ليس لأحد أن يحتظر منه شيئًا دون غيره، ولكن ترعاه أنعامهم ومواشيهم ودوابهم معًا، وترد الماء الذي فيها كذلك أيضًا(٢)، أي ملكًا عامًا للدولة، وتؤكد هذه الأحكام أسبقية الإسلام وحضارته في سن مثل هذه التشريعات؛ والتي تجعل الحقوق فيها كاملة للدولة.

وعلى هذا الأساس كانت أقضية الرسول ﷺ حول توزيع المياه على المزارعين، حيث قضى ﷺ في سيل وادي "مَهْزُورٍ" و "مُذَيْنِيبٍ"، أن يُمْسَك الماء حتى الكعبين ثم يرسل الأعلى على الأسفل(٣)، أي يسقي الأقرب من الماء أولًا؛ حتى يصل الماء إلى الكعبين ثم يرسل الماء إلى الأبعد، وفي رواية أخرى أنه ﷺ قرر لأهل النخل إلى العقبين، ولأهل الزرع إلى الشِّرَاكَيْنِ، ثم يرسلون إلى الماء من هو أسفل منهم(٤). وهكذا نرى أن تلك التنظيمات الإجرائية التي

(١) ابن ماجة: أبو عبد الله محمد بن يزيد، ت٢٧٣هـ/٨٨٦م، سنن ابن ماجة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط١/١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ج٣/ص٥٢٨؛ باب: " المسلمون شركاء في ثلاث".

(٢) ابن زنجوية: أبو أحمد حميد بن مخلد، ت٢٥١هـ/٨٦٥م، الأموال، تحقيق الدكتور: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج٢/ص٦٦٥.

(٣) مالك بن أنس بن مالك بن عامر، ت١٧٩هـ/٧٩٥م، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبيي، ط١/١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ج٤/ص١٠٧٧.

(٤) يحيى بن آدم: أبو زكرياء بن سليمان، ت٢٠٣هـ/٨١٨م، الخراج، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط١/١٣٨٤هـ، ص٩٥.

وضعها النبي ﷺ لها آثارها الممثلة في إيجاب اشتراك جميع أفراد المجتمع في الانتفاع بتلك المياه؛ إلى جانب تقرير مبدأ حماية الموارد المائية المتاحة، مما يؤدي إلى تحقيق الاستفادة القصوى من هذا المورد المتاح. وليس أدل على حماية النبي ﷺ لمصادر المياه واعتبارها أمنًا للمجتمع الإسلامي؛ من أنه ﷺ وجد أن ما يستعذب بالمدينة من ماء – وهي بئر رومة – غير مملوك للمسلمين، ولا يشربون منها إلا بثمن؛ فشجع ﷺ على امتلاك المسلمين لهذا البئر فقال ﷺ : "من يشتري بئر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين"، فاشتراها عثمان بن عفان ﷺ[(١)] فكانت سقاية للمسلمين؛ الغني والفقير، وابن السبيل[(٢)]، فضلًا عن أنه كان يُشترك في مائها إذا اتسع؛ شرب الحيوان وسقي الزرع، فإن ضاق ماؤها عنهما كان شرب الحيوان أولى به من الزرع، ويشترك فيها الآدميون والبهائم، فإن ضاق عنهما كان الآدميون بمائها أحق من البهائم[(٣)].

ولم تقتصر حماية مصادر المياه في العهد النبوي على مياه الأمطار والسيول وحسب، بل تعدت لحماية مصادر المياه الجوفية من النضوب؛ عن طريق تحديد حُرم لتلك الآبار والينابيع؛ فالرسول ﷺ بيّن ذلك بقوله: "لا تضاروا في الحفر"، وذلك أن يحفر الرجل إلى جنب الرجل ليذهب بمائه[(٤)]، لذا حرص ﷺ على وضع التشريعات والأحكام المنظمة لحماية هذا المصدر، وضمان

(١) البخاري: صحيح البخاري، ج٣/ص١٠١، باب: "باب في الشرب، ومن رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة، مقسوما كان أو غير مقسوم".

(٢) ابن شبة: تاريخ المدينة، ج٣/ص١١١٢، ج٤/ص١١٩٥.

(٣) الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد، ت٤٥٠هـ/١٠٥٨م، الأحكام السلطانية، دار الحديث، القاهرة، د ت، ص٢٧١.

(٤) أبو بكر البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي، ت٤٥٨هـ/١٠٦٥م، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، بيروت، ط١/١٤١٢هـ/١٩٩١م، ج٩/ص٣٢.

استدامته؛ فيروى ابن أبي شيبة[١] ت ٢٣٥هـ/٨٤٩م أن رسول الله ﷺ قال: "حريم بئر البدو خمسة وعشرون ذراعًا، وحريم البئر العادية خمسون ذراعًا"، وذكر القاضي أبو يوسف[٢] رواية أخرى أن النبي ﷺ قال: "حريم العين خمسمائة ذراع[٣]، وحريم بئر الناضح ستون ذراعًا، وحريم بئر العطن أربعون ذراعًا، عطنًا للماشية". وهكذا تضمنت الأحاديث سالفة الذكر؛ تحديدًا لحُرم كل بئر الذي يختلف باختلاف نوع المصدر المائي كالينابيع والآبار؛ وأهميته من حيث الغزارة، فإن كان في مفازة أو بادية فحريمه (٢٥ ذراعًا أي ما يعادل ١٦٥,٢٥ مترًا)، بخلاف البئر العادية داخل الحواضر فحريمه يقدر بـ (٥٠ ذراعًا أي ما يعادل ٣٣٠,٥ مترًا)، والبئر المخصصة لسقي الماشية قدر حريمها بـ (٤٠ ذراعًا أي ما يعادل ٢٦٤,٤ مترًا)، وبئر الناضح فحريمها يقدر بـ (٦٠ ذراعًا أي ما يعادل ٣٩٦,٦ مترًا)، أما حريم العين المتدفقة بذاتها فحريمها (٥٠٠ ذراعًا أي ما يعادل ٣,٣٠٥ مترًا)، ولقد قيدت تلك الأحكام، والتشريعات عملية السحب المفرط من تلك المياه، بإيجاد حدود يتم بها حماية تلك المصادر عن طريق "الحُرُم" بهدف تحقيق العدالة في توزيع المياه، وحماية المصدر المائي من الاستنزاف بالسحب المتقارب[٤].

وإذا كان ﷺ حرص أشد الحرص على المحافظة على المياه كمًا، فنجده يحرص أيضًا على بقائها نوعًا، فأمر المسلم أن يتحرى في قضاء حاجته فلا

(١) المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١/٢٠٠٩م، ج٤/ص٣٨٩.

(٢) الخراج، ص١١٣.

(٣) الذراع: هو الوحدة القياسية الشرعية لقياس المساحات وقدره ثماني قبضات، وهي تساوي بالنظام المتري ٦,٦١ سم؛ محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي: معجم لغة الفقهاء، ص٢١٣.

(٤) الكرجي: أبو بكر محمد بن الحسن، ت بعد٤٠٦هـ/، إنباط المياه الخفية، تحقيق: بغداد عبد المنعم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص١٧٧.

يقترب من مناطق المياه – إمعانًا في المحافظة والحماية للموارد المائية – فقال ﷺ : "اتقوا الملاعن الثلاث" قيل: ما الملاعن يا رسول الله؟ قال: أن يقعد أحدكم في ظل يستظل فيه، أو في طريق، أو في نقع ماء"(١)، كما روي عنه أنه نهى أن يتخلى على ضفة نهر جار(٢).

وإبان الخلافة الراشدة استمر العمل بالقواعد، والأحكام المنظمة لاستغلال المصادر المائية بأنواعها المختلفة، فضلًا عن حمايتها، والمحافظة عليها بما يكفل النفع العام، فالخليفة عمر بن الخطاب ﷺ كان يباشر تنفيذ الاجراءات المنظمة لذلك؛ لإدراكه ضرورة حماية المصادر المائية لضمان استدامتها؛ فنجده يرفض تقسيم أرض السواد بالعراق على الفاتحين؛ لخشيته أن يؤدي التقاسم لنشوب نزاع بينهم عند تقاسم المياه(٣)؛ لأجل هذا أكد على أن المياه مشاعة بين الناس، فيذكر القاضي أبو يوسف(٤) أن قومًا كانوا في سفر وردوا ماء فسألوا أهله أن يدلوهم على البئر؛ فلم يدلوهم عليها؛ فقالوا: إن أعناقنا وأعناق مطايانا قد كادت تنقطع من العطش فدلونا على البئر وأعطونا دلوا نستقي به، فلم يفعلوا فذكروا ذلك لعمر بن الخطاب ﷺ فقال: هلا وضعتم فيهم السلاح، في إشارة منه على أن الماء ملك عام لا يجوز أن يستأثر به أحد على حساب آخر، كما ورد عنه ﷺ قوله: "المسلمون شركاء في الأنهار، والمسلمون جميعًا شركاء في دجلة والفرات، وكل نهر عظيم نحوهما، أو واد

(١) أحمد بن حنبل: أبو عبد الله بن هلال بن أسد، ت٢٤١هـ/٨٥٥م، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١/١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ج٤/٤٤٩.

(٢) الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب، ٣٦٠هـ/٩٧٠م، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة،١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج٣/ص٣٦.

(٣) ابن زنجويه: الأموال، ص١٩١.

(٤) الخراج، ص١١٠.

يستقون منه ويسقون الشقة والحافر والخف، وليس لأحد أن يمنع، ولكل قوم شرب أرضهم ونخلهم وشجرهم، لا يحبس الماء عن أحد دون أحد"، يؤكد هذا ويوضحه الأقضية التي فصل فيها عمر ﷺ في زمانه؛ من ذلك أنه قضي بأحقية الرجل أن يسقي أرضه من أرض غيره وأن يجري بها الماء، إن لم يضره بالماء(١)، لأجل هذا احتلت حماية المصدر المائي من الإهدار والعبث به؛ أولوية قصوى لدى الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ؛ فنجده يتبع إجراءات أخرى منظمة لشروط حفر الأبار، وتحديد الحُرم المقرر لكل نوع من الآبار(٢)، وإلى جانب تلك الطائفة من التدابير والإجراءات تتضمن النصوص التاريخية وسائل أخرى اتخذت في عهده؛ لضمان حماية الموارد المائية من الاستنزاف، أو الإهدار فاشترط أن لا يشق نهر إلا بإذنه(٣) أو بإذن من ينوب عنه من حكام الولايات، فالنهر الذي حفره أبو موسى الأشعري في البصرة بعد تمصيرها كان بأمر من الخليفة الراشد عمر، والذي شُق فيما يبدو لاستغلال الماء الذي يهدر جراء ظاهرة المد والجزر بتلك المنطقة(٤)، ويذكر البلاذري(٥) أن أهل المياه في الطريق الرابط بين مكة والمدينة كلموا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن يبتنوا منازل فيما بين المدينتين – ولم تكن قبل ذلك – فأذن لهم واشترط عليهم أن ابن السبيل أحق بالماء والظل.

(١) مالك بن أنس: الموطأ، ج٤/ص١٠٧٩؛ سُرَيج بن يونس: أبو الحارث بن إبراهيم، ت٢٣٥هـ/٨٤٩م، القضاء، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١/١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص٣٧.

(٢) ابن الرامي: عبد الله محمد بن إبراهيم، توفي في القرن ٨هـ/١٤م ، الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق: فريد بن سليمان، مركز النشر الجامعي، ١٩٩٩م، ص١٦٣.

(٣) الطبري: تاريخ الرسل، ج٤/ص٧٧.

(٤) البلاذري: فتوح البلدان، ص٣٤٧؛ المقدسي: أحسن التقاسيم، ص١٣، ١٢٩.

(٥) فتوح البلدان، ص٦١.

وفي عهد الخليفتين الراشدين عثمان بن عفان، وعلى بن أبي طالب – رضي الله عنهما– تضافرت جهودهما في حفظ الموارد المائية، والعمل على إدامتها بشتى الوسائل المتاحة، فالأنهار كان يتولى أمرها صيانةً وحفظًا شخص يعرف بمتولي الأنهار إبان عهد الخليفة عثمان بن عفان ﷺ مما كان له أثره في حماية المياه واستدامتها، فأنهار البصرة ولا سيما نهر "أم عبد الله " – المنسوب إلى أم عبد الله بن عامر بن كريز أمير البصرة في أيام عثمان ﷺ – صار بفضل هذا التعهد وتلك الصيانة أعظم بركة، يستقى منه الضعفاء من أبواب دورهم ويأتيهم منافعهم فيه إلى منازلهم، وهو مغيض لمياهه(١)، كما قام علي بن أبي طالب ﷺ إبان خلافته بتشجيع ولاة الأقاليم، وغيرهم؛ بالعمل على صيانة المصادر المائية، وحمايتها من الاستنزاف، أو الإهدار، مشيدًا بمن يفعل ذلك بأنه مُصلِح غير مُفسد، مُعمِّر غير مُخرِّب (٢)، إلى جانب هذا كان ﷺ يعمل على ضمان استدامة المصدر المائي؛ ففي هذا السياق كتب رسالة إلى أحد عماله ذات يوم جاء فيها:" أما بعد فإن رجالًا من أهل الذمة من عمالك ذكروا أن نهرًا في أرضهم قد عفا وادّفن ...، فانظر أنت، وهم ثم أعمر، وأصلح النهر "(٣).

وبمجيء الدولة الأموية تابع ولاة أمورها إجراءات الخلفاء الراشدين في الحفاظ على مصادر المياه، وضمان استدامتها، بالعمل على تعميمها، وتطويرها وفق متطلباتهم، وقد تميزت إجراءاتهم بتنوع الأساليب المستخدمة لحماية الموارد المائية وضمان استدامتها، فتتحدث الروايات التاريخية أن خلفاء بني أمية حرصوا على حماية المصدر المائي على اختلاف أنواعه؛ وذلك باتباع

(١) البلاذري: فتوح البلدان، ص٣٥٠؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٥/٣١٧.
(٢) يحيى بن آدم: الخراج، ص٥٩.
(٣) اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر، ت بعد٢٩٢هـ/٩٠٤م، تاريخ اليعقوبي، تحقيق: عبد الله الأمير مهنا، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ج٢/ص١٠٨.

إجراءات تعمل على المحافظة على المخزون الاستراتيجي من المياه، إلى جانب الحد من الماء المهدر، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الأمطار والسيول، فالخليفة الأموي الأول معاوية بن أبي سفيان ﷺ (٤١-٦٠هـ/٦٦١- ٦٧٩م) قام بإنشاء العديد من السدود على المجاري المائية للأنهار، ومصبات السيول؛ بهدف الانتفاع بمياهها[١] لا سيما أنها كانت تتعرض للإهدار دون استغلال أمثل لها، مما دفعه لتخزين هذه المياه خلف تلك السدود، فالاكتشافات الأثرية تدل على وجود أحد هذه السدود – حتى يومنا هذا – جنوب شرق الطائف منقوشًا عليه اسم الخليفة "معاوية" ﷺ وسنة البناء والمؤرخة بسنة (٥٨هـ/٦٧٧م)[٢]، كما شيد سدًا بناحية "معدن بني سليم" بالمدينة؛ لحبس الماء في تلك المنطقة[٣]، إلى جانب هذا شيد القنوات الحجرية للحيلولة دون تسرب المياه؛ فقام بحفر قناة لوادي ذي حُرُص بالمدينة؛ لتجميع مياهه، وتوفيرها لساكني تلك الناحية، والحجاج المارين بها[٤]، وقد آتت تلك السياسة ثمارها الممثلة في الاستفادة القصوى من مياه

(١) محمد كرد علي: الإدارة الإسلامية في عز العرب، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٤م، ص٨٠.

(٢) مجيد خان، علي المغنم: سدود أثرية في منطقة الطائف، أطلال (حولية الآثار العربية السعودية)، ع (٦) ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ط٢/١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، تصدر عن وكالة الآثار والمتاحف بوزارة المعارف السعودية، ص١٠٣.، اللوحة رقم (١١٨)، ينظر ملحق رقم (١).

(٣) ابن سعد: أبو عبد الله محمد بن سعد، ت٢٣٠هـ/٨٤٤م، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ج٢/ص٢٣؛ السمهودي: علي بن عبد الله بن أحمد، ت٩١١هـ/١٥٠٥م، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٩هـ، ج٤/ص٩٠.

(٤)الحربي: إبراهيم بن إسحاق، ت٢٨٥هـ/٨٩٨م، المناسك وأماكن طرق الحج، تحقيق: حمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص٤٢٢.

السيول، والفيضانات بإنشاء السدود، والمصانع؛ لتخزين وتجميع المياه، إذ يمكن القول: إن معاوية ﷺ استطاع البسط المحكم بين أجزاء الدولة في هذا الإطار(١)، وفي العراق عمل أخوه "زياد" إبان ولايته عليها على الاستفادة من مياه نهري الفرات، ودجلة – التي كانت تفقد بكثرة فيما يبدو – في البطائح السبخة؛ بشق، أو حفر العديد من الأنهُر بها(٢)، كما أقام جسرًا عظيمًا بالكوفة؛ لحجز المياه واستثمارها فيما ينفع الناس.

وفي عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥– ٨٦هـ/ ٦٨٤– ٧٠٥م) بذل واليه على العراق الحجاج(٣) غاية الجهد في المحافظة على مياه نهري دجلة والفرات من الإهدار، فنجح في ذلك ببناء "المسنيات" السدود، وسد البثوق (التصدعات)(٤)، كما يذكر أن الوليد بن عبد الملك (٨٦– ٩٦هـ/ ٧٠٥– ٧١٤م) كانت له همة عالية في المحافظة على المخزون المائي للآبار من الإهدار ، والعبث بها؛ عن طريق إصلاح الآبار المعطلة، والعمل على رفع كفاءة العمل بها؛ إذ كتب إلى واليه على المدينة "عمر بن عبد العزيز" بإصلاح وحفر الآبار على الطرق الرئيسة؛ وفي مكة يلحظ أنه اهتم بإصلاح وتطوير بعض الآبار العذبة بها، ونقل مياهها في أحواض من أدم إلى الحرم المكي(٥).

---

(١) يوسف العش: الدولة الأموية، دار الفكر، دمشق، ط٢/١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، ص١٥٨.

(٢) البلاذري: فتوح البلدان، ص٣٥١، ٣٥٢، ٢٨١.

(٣) الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود الثقفي، ولد سنة ٤٠هـ أو ٤١هـ/ ٦٦٠م أو ٦٦١م، ولي إمرة الحجاز، ثم ولي العراق عشرين سنة، توفي في ليلة سبع وعشرين من رمضان سنة ٩٥هـ/٧١٣م؛ الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد، ت٧٤٨هـ/١٣٤٧م، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/٢٠٠٣م، ج٢/ص ١٠٧١، ١٠٧٧.

(٤) البلاذري: فتوح البلدان، ص٢٨٤،٢٨١.

(٥) الطبري: تاريخ الرسل، ج٦/ص٤٣٧، ٤٤٠.

وتشـير الروايـات التاريخيـة إلـى أن الخليفـة عمـر بـن عبـد العزيـز (٩٩-١٠١هـ/٧١٧- ٧١٨م) كان حريصًا أشد الحرص على تحقيق الأمن المائي في أرجاء الدولة، بالحفاظ على المخزون الاستراتيجي للمياه من الاستنزاف، أو السحب العشوائي المفرط، فكان يكتب في عهود عماله خصالًا يعلمونهن أهل البادية، منها: تحديد حُرم كل بئر من كل ناحية[١]، كما يفهم من بعض النصوص أنه كان لا يسمح بحفر الآبار إلا بعد الحصول على إذن مباشر منه – حافظًا فيما يبدو على المخزون المائي – فيذكر في هذا الصدد أن رجلًا من بني تميم يقال له: "الأشعث بن عمرو[٢] أتى إليه بالشام حيث استخلف، وكلمه قائلًا: اسقني سقاك الله، فقال أمير المؤمنين عمر بن العزيز من أين؟ قال الأشعث من الخرنق[٣]، فقال: وما الخرنق؟ قال الرجل: غائط بالصحراء لا يطؤه طريق، فكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطأة[٤] أتاني رجل من بني تميم فاستحفرني بالخرنق، وزعم أنها منك مسيرة ثلاث ليال، فإذا أتاك فأحفره، وأحفر من جاءك من أسود أو أبيض واشترط "ابن

(١) ابن زنجويه: الأموال، ج٢/ص٦٥٦.

(٢) أشعث بن عثمان التميمي، ويقال: أشعث بن عمرو الحطبي، سمع من عمرو بن العزيز، من أهل البصرة في رواة الحديث؛ ابن أبي حاتم الرازي: أبو محمد عبد الرحمن، ت٣٢٧هـ/٩٣٨م، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط١/ ١٢٧١هـ/١٩٥٢م، ج٢/ص٢٧٦.

(٣) موضع بين مكة والبصرة؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٢/ص٣٦٢.

(٤) عدي بن أرطاة الفزاري الدمشقي، ولاه عمر بن عبد العزيز البصرة، وغيرها من بلاد العراق، قتله معاوية بن يزيد بن المهلب في صفر سنة ١٠٢هـ/٧٢٠م؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج١٤/ ص٢٥٣؛ ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن، ت٥٧١هـ/١١٧٥م، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج٤٠/ص٥٧، ٦٥.

السبيل أول ريان، وإن حريمها طول رشائها"[١]، كما شهدت الدولة الأموية إبان خلافة هشام بن عبد الملك (١٠٥- ١٢٥هـ/ ٧٢٣- ٧٤٢م) اهتمامًا ملحوظًا بتنظيم المياه والمحافظة عليها؛ لضمان استمراريتها، فحين شكا أهل "بردا" قلة وصول الماء إليه؛ أمر "القاسم بن زياد" – صاحب المساحة – أن يماز لهم الأنهار، فيعطي كل نهر ما يناسب حاجة الضياع والأراضي الواقعة عليه، والقنا التي لم تماز يومئذ تأخذ ملء جنبتيها[٢]، الأمر الذي ساعد – بلا شك – في تأمين احتياجات الدولة من المياه، ويعطينا ابن رُستة[٣] أبو علي أحمد بن عمر المتوفى سنة بعد ٢٩٢هـ/٩٠٤م؛ وصفًا للإجراءات التي اتخذت للحيلولة دون استنزاف ماء نهر دجلة عبر الآجام والمستنقعات دون الاستفادة المثلى لها؛ فيذكر أن الفرس أنفقوا أموالًا عظيمة لسد بثوق وتصدعات هذا المجرى المائي، ولكن أعياهم هذا الأمر؛ مما تسبب باتساع مساحة تلك الآجام أو البضائح، مشيرًا إلى قيام الوالي الأموي خالد بن عبد الله القسري[٤] إبان خلافة هشام بن عبد الملك بالعمل على سد تلك البثوق فأعظم النفقة عليها؛ فأنشأ سدًا أو قنطرة من الآجر والصاروج. ولكن لم يلبث هذا البنيان أن تصدع وانهار أمام تيار نهر دجلة الجارف، فغرّمه هشام ما كان أنفقه عليه[٥].

(١) ابن زنجويه: الأموال، ج٢/ص٦٥٦.

(٢) ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج٢/ص٣٧٤، ٣٧٥.

(٣) الأعلاق النفيسة، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٩١م، ج٧/ص٩٥، ٩٦.

(٤) خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كرز البجلي القسري، أمه نصرانية، وكان لجده يزيد صحبة مع رسول الله ﷺ، وكان معدودًا من جملة خطباء العرب المشهورين بالفصاحة، والبلاغة، وكان جوادًا كثير العطاء، ولي مكة سنة ٨٥هـ/٧٠٤م، قبل توليته للعراق، قُتل زمن الوليد بن يزيد سنة ١٢٦هـ/٧٤٣م؛ ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد، ت٦٨١هـ/١٢٨٢م، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: الدكتور يوسف علي الطويل، الدكتوراه مريم قاسم الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج٢/ص١٩١، ١٩٢، ١٩٤.

(٥) البلاذري: فتوح البلدان، ص٢٨٥.

ومن جهة أخرى تذكر الروايات أن أنهار البصرة كان عددها إبان ولاية بلال بن أبي بردة[١] على البصرة زمن هشام بن عبد الملك[٢] زيادة على "مائة ألف" و"عشرين ألف" نهر، تجرى فيها السفن الصغار[٣]، وقد أنكر هذا العدد ابن حوقل[٤] حتى زار البصرة ورأى ذلك فصدق الخبر، وأشار إلى أنه ربما رأى في مقدار رمية سهم عددًا من الأنهار الصغار تجرى في كلها؛ زوارق صغار، ولكل نهر اسم ينسب به الى صاحبه الذى حفره، أو إلى الناحية التي يصب فيها، وأشباه ذلك من الأسامي فجوزت أن يكون ذلك في طول هذه المسافة وعرضها، ولا ريب في أن عدد هذه الأنهُر مبالغ فيه للغاية؛ إلا أنه يفهم من هذا مدى المجهود المبذول من قبل الدولة الأموية للمحافظة على المياه؛ بعدم إهدارها في البطائح والأرض السبخة، وبحفر أكبر عدد ممكن من الفروع أو الترع في تلك المساحات الضيقة.

وفي الدولة العباسية اهتم خلفاؤها الأوائل – كخلفاء بني أمية – بالمحافظة على المصادر المائية، والعمل على حمايتها، فعمدوا إلى شق الأنهار، والترع الكبيرة؛ بهدف الاستغلال الأمثل لمياه نهري دجلة والفرات، فيذكر الجغرافيون[٥] أن المنطقة الواقعة بين بغداد والكوفة كانت عبارة عن سواد متشابك غير متميز تخترق إليه أنهار من الفرات، فضلًا عن ذلك قاموا بتنظيم

(١) بلال بن أبي بردة، عامر بن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري أبو عمرو، ويقال: أبو عبد الله، ولي قضاء البصرة مدة إبان ولاية خالد بن عبد الله القسري، وذلك في سنة ١٠٩هـ/٧٢٧م، فدام في ذلك إلى سنة ١٢٠هـ/٧٣٧م، وولي في غضون ذلك الصلاة والأحداث، مات في سنة نيف وعشرين ومائة؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٣/ص٣٨٠، ٣٨١.

(٢) الطبري: تاريخ الرسل، ج٧/ص١١٢.

(٣) الإدريسي: نزهة المشتاق، ج١/ص٣٨٣.

(٤) صورة الأرض، ج١/ص٢٣٥، ٢٣٦.

(٥) الاصطخري: المسالك والممالك، ص٨٥؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ج١/ص٢٤٢، ٢٤٣؛ الإدريسي: نزهة المشتاق، ج٢/ص٦٦٧، ٦٦٨.

المجاري المائية وإعادة تأهيلها، أو تحويل مجراها لاستغلال طاقتها المائية كما ينبغي، ومن أبرز تلك المشاريع الإروائية تحويل مجرى نهر دجلة إلى ناحية واسط، أو ما يعرف بمجرى نهر الغرّاف(١) حيث تم استغلال قسم كبير من مياهه لإرواء العديد من الأراضي، وشق أفرع صغيرة من ضفتيه، كما قام المهندسون ببناء سد – عُرف بقناطر "الخيزران"، أو الخيزرانية – على هذا المجرى ليحولوا قسمًا من مياهه الغزيرة إلى المناطق التي تحولت إلى صحراء، ومفاوز يصيب آثاره فيها في الصيف سموم شديد؛ جراء تحويل المجرى(٢).

كما قام الولاة وحكام الأقاليم – خلال تلك المدة – ببناء العديد من الجسور (القناطر) في الأقاليم بهدف المحافظة على المياه من الإهدار، إلى جانب تحويل المياه الزائدة عن الحاجة إلى بعض الأنهار الصغيرة، ومن أمثلة تلك الجسور: جسر "نهر الصُغد" ببخارى والذي وصفه المقدسي(٣) حين زار تلك المدينة فقال عنه: " أما نهر الصغد فإنه ينتهى ببخارى ...، وقد سُجر وجعل له مفتح واسع، وأقيم فيه الخشب فإذا كان الصيف وغزر الماء، رفعوا تلك الخشب واحدة بعد واحدة على قدر زيادة الماء حتى ينقلب أكثره في المفتح ...، ولولا هذه الحيلة لقلب الماء على القصبة، ويسمى هذا الموضع فاشون، وبأسفل المدينة أيضا مفتح آخر يسمى رأس الورغ على هذا العمل، وهذا النهر يشق البلد، ويتخلل الأسواق، ويتشعب في الشوارع ولهم حياض في البلد واسعة مكشوفة قد اتخذ على حافتها بيوت من الألواح بأبواب يغتسل فيها، وربما غلب ماء النهر المنقلب ...،وخرج المشايخ الى سده".

---

(١) نهر كبير تحت واسط بينها وبين البصرة؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٢/ص٩٨٧.

(٢) صالح أحمد العلي: معالم العراق العمرانية، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١/١٩٨٩م، ص ١٨٢، ١٩٠، ١٩١.

(٣) أحسن التقاسيم، ص٣٣١، ٣٣٢.

ولأهميـة المحافظـة علـى الميـاه بوصـفها أمنًـا اسـتراتيجيًا، ولتـأمين احتياجـات الدولـة منهـا، أسس بنـو العبـاس ديوانًـا خاصًـا بالميـاه سُمي "ديـوان الميـاه" كـان يحتفظ فـي سـجلاته بمقـادير الميـاه فـي كـل ناحيـة، وحصـص كـل فـرد منهـا، فضـلًا عمـا يبـاع منهـا، ومـا يشـترى[١]، وقـد شـهد هـذا الـديوان تطـورًا ملحوظًـا حتـى إن الاصـطخري، والمقدسـي[٢] بيّنـا أن ديـوان المـاء بمدينـة مـرو[٣] كـان يتولاه أمير يعاونـه علـى حمايـة المـاء عشرة آلاف رجل لكل واحد منهم علـى هذا المـاء عمل، ولـه حراس يحفظـون المـاء؛ لئلا ينبثق، وكـان لا يرى أحسن منـه ولا أتقن من قسمته، ويبدو أن صيانة المصـادر المائيـة وحفظهـا، والعمل على إدامتها؛ كان من شواغل خلفاء بني العباس، فالخليفة أبو جعفر المنصور (١٣٦– ١٥٨هـ/٧٥٣– ٧٧٤م) أنشأ ديوانًا عُرف بديوان "الأَكَرة" كانت مهمته صيانة السدود وحفر الترع، والقنوات، وإنشاء الأحواض– لجمع المياه – وكري الأنهار[٤]، والجدير بالذكر أن أبا جعفر المنصور اهتم بتوفير المياه لمدينـة بغداد بعد إنشائها بوصفها أمنًا مجتمعيًا، حتى صارت مياهها لا تنقطـع عنها فـي أي وقـت صـيفًا ولا شـتاءً[٥]، وفـي عهـد المهـدي (١٥٨–١٦٩هـ/٧٧٤–

(١) الخوارزمي: محمد بن أحمد، ت٣٨٧هـ/٩٩٧م، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢/١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص٩٤.

(٢) المسالك، ص٢٦١، ٢٦٢؛ أحسن التقاسيم، ص٣٣٠.

(٣) أشهر مدن خراسان وقصبتها على نهر مُرغاب، ويقصد بها متي ذكرت بمرو "مرو الشاهجان"، تميزًا لها عن "مرو الروذ"؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٥/ص١١٢؛ أمين واصف بك: معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية، ص١٠٦.

(٤) عصام عباس محمد علي نقلي: تحليل الفكر الاقتصادي في العصر العباسي ومدى الاستفادة منه في الاقتصاد المعاصر، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص٤٠، ٤١.

(٥) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج١/ص٣٨٩.

٧٨٥م) أشار عليه وزيره معاوية بن عبيد الله[١] أن يتولى ديوان الخراج الإنفاق على صيانة أجهزة الري، وحفر أقنية جديدة، وتقوية السدود، وخاصة في وقت الفيضان[٢]، فالمسؤولية المالية لتغطية نفقات تقوية السدود والضفاف، إلى جانب إعادة تأهيل، وبناء السدود المنهارة وقت الفيضان للمحافظة على المياه من الاستنزاف، والإهدار دون جدوى، كانت تقع على عاتق الدولة العباسية، تلك المسؤولية لا تقتصر على نهري دجلة والفرات، بل تشمل صيانة وكري الأنُهر الرئيسة، والقنوات[٣]، وقد حفظ القاضي أبو يوسف[٤] ما يوضح هذا حين قال:" فأما البثوق، والمسنيات، والبريدات (مفاتيح المياه على السدود) التي تكون في دجلة والفرات وغيرهما من الأنهار العظام؛ فإن النفقة على هذا كله من بيت المال لا يحمل على أهل الخراج من ذلك شيء؛ لأن مصلحة هذا على الإمام خاصة؛ لأنه أمر عام لجميع المسلمين ، فالنفقة عليه من بيت المال؛ لأن عطب الأرضين من هذا وشبهه، وإنما يدخل الضرر من ذلك على الخراج"، وقد آتت هذه السياسة نتائجها وثمارها فحافظت على أكبر قدر ممكن من المخزون المائي الذي كان يهدر في الآجام والمستنقعات دون فائدة تذكر، فأضحت مستنقعات، وآجام أرض السواد مغطاة بشبكة من القنوات، والأنهار، متشحة بالأشجار والزروع والعمارات[٥].

(١) أبو عبيد الله، اسمه معاوية بن عبيد الله بن يسار الأشعري، أصله من طبرية، كان ذا دين وتعبد، من خيار الوزراء، كان الخليفة "المهدي" يعظمه، ولا يخالفه في رأي، مات أبو عبيد الله في الحبس سنة ١٧٠هـ/٧٨٦م؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٤/ص٥٦١.

(٢) قدامة بن جعفر بن قدامة، ت٣٣٧هـ/٩٤٨م، الخراج وصناعة الكتابة، دار الرشيد للنشر، بغداد، ط١/١٩٨١م، ص٢٤٨.

(٣) حسام الدين السامرائي: دراسات في الاقتصاد الزراعي للدولة العباسية حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، ع (٥) ١٩٨٢م، ص٣٦٢.

(٤) الخراج، ص١٢٣.

(٥) ابن حوقل: صورة الأرض، ج١/ص٢٤٣.

كما وجهوا اهتمامهم بمياه الآبار والعيون وحمايتها؛ بسؤالهم عن الاجراءات المنظمة لحفرها؛ لتحقيق العدالة في توزيع المياه فضلًا عن عدم استنزافها بالسحب المتقارب، وقد قدم لنا القاضي أبو يوسف أنموذجًا لإجابته حول سؤال الخليفة هارون الرشيد (١٧٠-١٩٣هـ/ ٧٨٦-٨٠٨م) له عن حريم البئر والقنوات، فقال القاضي: "سألت يا أمير المؤمنين عن حريم ما احتفر من الآبار والقنى والعيون للحرث وللماشية والشفة في المفاوز؛ فإذا احتفر رجل بئرًا في مفازة في غير حق مسلم ولا معاهد كان له مما حولها أربعون ذراعًا إذا كانت للماشية، فإن كانت للناضح فلها من الحريم ستون ذراعًا، وإن كانت عينًا فلها من الحريم خمسمائة ذراع"(١).

(د) نظام استغلال الموارد المائية:

قرر الإسلام مجموعة من القواعد المنظمة لاستغلال المياه واستهلاكها، فالإسلام كان له قصب السبق في إقرار تلك القواعد؛ باعتبار أن الإسراف والتبذير من عوامل الخلل والاضطراب والاستنزاف للموارد المائية، والتي تخل بتحقيق الأمن المائي، فالشارع الحكيم نهى عن التبذير، والإسراف قال تعالى:" كلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين"(٢)، والرسول ﷺ بين أن من زاد في وضوئه عن ثلاث؛ قد أساء وتعدى وظلم(٣)، وفي هذا تنبيه لأهمية المحافظة على المياه وحمايتها، وتقرير لما يحقق النفع العام ويمنع الضرر بالآخرين، وأن حرية المرء في استغلال الماء تقف عند عدم اضراره بالآخرين؛ فقد بين الرسول ﷺ أنه لا ضرر ولا ضرار(٤)، وعلى هذا الأساس بين ﷺ لمزارعي المدينة الذين كانوا يفضلون استعمال ماء الأودية والسيول لري أراضيهم، كيفية استغلالهم تلك المياه، وتصرفاتهم نحوها، تبعًا لنوعية

(١) أبو يوسف: الخراج، ص١١٣.
(٢) سورة الأعراف: آية رقم (٣١).
(٣) أحمد بن حنبل: مسند الإمام أحمد، ج١١/ص٢٧٧.
(٤) مالك بن أنس: الموطأ، ج٤/ص١٠٧٨.

المحصول؛ فأهل النخل إلى العقبين، وأهل الزرع إلى الشراكين. ثم عليهم أن يرسلوا الماء إلى من هو أسفل منهم(١). كما بيّن ﷺ أنه لا يجوز لإنسان أن يحدث بئرًا في ملكية آخر، أي داخل حدود حُرم البئر؛ فقال: "لا تضاروا في الحفر"، وذلك أن يحفر الرجل إلى جنب الرجل ليذهب بمائه(٢).

أما عن نظام استغلال مياه الآبار بأنواعها المختلفة، فقد أوضح القضاة والفقهاء بعض القوانين المنظمة لاستغلال مياه الآبار منها: أن تكون البئر للسابلة فيكون ماؤها مشتركًا، وحافرها فيه كأحدهم، مستدلين بوقف عثمان ﷺ لبئر رومة، فكان يضرب بدلوه مع الناس، ويشترك في مائها إذا اتسع شرب الحيوان وسقي الزرع، فإن ضاق ماؤها عنهما كان شرب الحيوان أولى به من الزرع، ويشترك فيها الآدميون والبهائم، فإن ضاق عنهما كان الآدميون بمائها أحق من البهائم(٣)، هذا بخلاف ما حُفر فيما يحيزه الإنسان من دور وغيرها، يريدها لنفسه ومنفعته فهو أحق بمائها، وله أن يبيعها بثمن(٤)، أما ما كان محفورًا في طريق المسلمين، وارتفاقهم، اشترط – الفقهاء– عليه إنه إذ لم يبلغ الحفر إلى استنباط مائها لم يستقر ملكه عليها، وإذا استنبط ماءها استقر ملكًا بكمال الإحياء، وبذلك يصير مالكا لها ولحريمها(٥).

أما إذا كانت الآبار في الصحاري وفيافي الأرض فلا يحل له بيعها، فيدخل في ذلك الآبار التي حُفرت لأجل الارتفاق بمائها؛ لشربهم وشرب مواشيهم، فهم أحق بمائهم هذا ما أقاموا عليها، وعليهم أن يبذلوا الفضل من مائها للشاربين دون غيرهم، وإذا ارتحلوا عنها صارت البئر سابلة، فتكون بذلك خاصة

(١) البلاذري: فتوح البلدان، ص٢٠.
(٢) أبو بكر البيهقي: معرفة السنن والآثار، ج٩/ص٣٢.
(٣) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص٢٧١.
(٤) مالك بن أنس، ت١٧٩هـ/٧٩٥م، المدونة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ /١٩٩٥م، ج٣/ص٣١٣.
(٥) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص٢٧١.

الابتداء وعامة الانتهاء، فإن عادوا إليها بعد الارتحال عنها كانوا هم وغيرهم سواء فيها، ويكون السابق إليها أحق بها، أما عن الآبار التي لم تحدد لها حُرم؛ فالآبار في الأرض الرخوة، أو في الأرض الصلبة، يكون الحُرم على قدر الضرر بالبئر، فيكون لأهل البئر الحق حينئذ أن يمنعوا من أرد حفر بئر بجوارهم، لأن هذا حق للبئر – أي مياهها – وحق لعطن إبلهم إذا وردت، ومرابض أغنامهم وأبقارهم إذا وردت، فهو كالإضرار بمائهم(١).

كما يستفاد من الأحكام الفقهية بعض الأنظمة الأخرى المتعلقة بصيانة الآبار وحمايتها، وكنسها لزيادة مياهها وعدم نقصانها، فيشير الإمام مالك(٢) إلى ضرورة التعاون بين الشركاء في بئر لحماية مياهه وتعهده بالصيانة، مبينًا إنه إذا حدث خلاف حول الكنس، والإصلاح فإن الذين كنسوا بئرهم هم أولى بفضل ما زاد الكنس في الماء حتى يرووا، فإذا رووا كان شركاؤهم الذين أبوا الكنس والأجنبيون في ذلك سواء حتى يعطوهم ما كان يصيبهم من النفقة (أي نفقة الإصلاح والكنس)، فإن أعطوهم كانوا شركاء في جميع المال على قدر ما كان لهم من الماء، وأما ما كان لهم من الماء قبل الكنس فهم فيه كلهم سواء على قدر حظوظهم.

أما عن الأحكام والقوانين المنظمة لاستغلال مياه العيون: فإذا كانت العيون مما أنبع الله تعالى ماءها ولم يستنبطه الآدميون، فحكمها حكم ما أجراه الله تعالى من الأنهار، فمن أحيا أرضًا بمائها له أن يأخذ من الماء قدر كفايته، فإن كان المستغلون لهذه العين مجموعة وتشاحوا – أي اختلفوا – فيما بينهم من يسقي أولًا لضيق الماء – أي قلته – روعي ما أحيي بمائها من الموات، فإذا تقدم به بعضهم على بعض كان لأسبقهم إحياء أن يستوفي منها شرب أرضه ثم لمن يليه، فإن قصر الشرب عن بعضهم كان نقصانه في حق

(١) مالك بن أنس، المدونة، ج٣/٣١٣، ج٤/ص٤٦٨؛ الماوردي الأحكام السلطانية، ص٢٧١.

(٢) المدونة، ج٤/ص٤٧١، ٤٧٢.

الأخير، وإن اشتركوا في الإحياء على سواء ولم يسبق به بعضهم بعضًا، فإنهم تحاصوا فيه أي يقسمون الماء بينهم وإما بالمهايأة[١]عليه؛ فيكون لكل قوم، أو واحد منهم حظه من الشرب معلوم[٢]، أما إذا استنبطها الآدميون فتكون ملكًا لمن استنبطها، ويملك معها حريمها وهو "خمسمائة ذراع" ولمستنبط هذه العين سوق مائها إلى حيث شاء، وكان ما جرى فيه ماؤه ملكًا له وحريمًا لها. وفي حالة أن يستنبطها الرجل في ملكه فيكون أحق بمائها كشرب أرضه، فإن كان قدر كفايتها فلا حق له عليه فيها إلا لشارب مضطر، وإن فضل عن كفايته وأراد أن يحيي بفضله أرضًا مواتا فهو أحق به لشرب ما أحياه، وإن لم يرده لموات أحياه لزمه بذله لأرباب المواشي دون الزروع كفضل ماء البئر، فإن اعتاض عليه من أرباب الزروع جاز له ذلك، وإن اعتاض عليه من أرباب المواشي لم يجز له، ولا يجوز لمن احتفر في البادية بئرًا فملكها أو عينًا استنبطها أن يبيعها[٣].

كما بيّنت الأحكام الفقهية أيضًا أن عين الماء المشتركة بين الرجلين إذا انقطع ماؤها، فأراد أحدهما أن يعمل في العين لإصلاحها، ولكن الآخر أبى العمل فيها بحجة أنه لا يجد ما يعمل به، فقام الأول بالعمل والنفقة؛ يكون من حقه الماء كله يسقي به أرضه حتى يأتي صاحبه بنصف النفقة، فإذا جاء بها أخذ

(١) تهايأ القوم على الامر تهايؤًا أي توافقوا عليه وجعلوا لكل واحد هيئة معلومة، والمراد بها: النوبة؛ سعدي أبو حبيب: القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر، دمشق، ط٢/١٤٠٣هـ/١٩٨٨م، ص٣٦٩.

(٢) أبو يعلى الفراء: محمد بن الحسين، ت٤٥٨هـ/١٠٦٥م، الأحكام السلطانية، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص٢٢١، ٢٢٢؛ أنس بن مالك: المدونة، ج٤/ص٣٠٧.

(٣) أبو يعلى الفراء: الأحكام السلطانية، ص٢٢٢.

حصته من الماء، وإلا فليس له من الماء قليل ولا كثير، وإن كان في العين فضل ماء، ولا يسقي به أرضه إلا أن يعطي شريكه نصف ما أنفق(١).

أما عن استغلال مياه الأنهار الكبرى، والجارية بأمر الله التي لا يحتفرها الآدميون – كدجلة والفرات– ويتسع ماؤها للزرع وللشاربة، وليس يتصور فيها قصور عن كفاية، ولا ضرورة تدعو فيها إلى تنازع أو مشاحنة، فكانت القوانين العامة تسمح لمن شاء من الناس أن يأخذ من مياه الأنهار الكبار لضيعته شربًا، ويجعل من ضيعته إليها مغيضًا(٢)، ولا يمنع من أخذ شرب، ولا يعارض في إحداث مغيض(٣).

أما ما أجراه الله تعالى من الأنهار الصغيرة، ففي حالة كثرة الماء وعلوها في النهر – وإن لم يحبس– وكفايته لجميع أهله من غير تقصير، كانت القواعد المنظمة لذلك تقرر جواز أن يسمح لكل ذي أرض على هذا الماء أن يستنفع بالماء، ويستغله بالأخذ منه لشرب أرضه في وقت حاجته، مع عدم معارضة بعضهم بعضًا، فإن أراد قوم أن يستخرجوا من هذا الماء نهرًا يساق إلى أرض أخرى، أو يجعلوا إليه مغيض نهر آخر نظر في ذلك؛ إن كان ذلك مضرًا بأهل هذا النهر منع منه، وإن لم يضر بهم لم يمنع، أما حالة قلة الماء الجاري بالنهر، ولا يعلو للشرب إلا بحبسه، فكانت الإجراءات التنظيمية تجوز للأول من أهل النهر أن يبتدئ بحبسه؛ ليسقي أرضه حتى تكتفي منه وترتوي، ثم يحبسه من يليه حتى يكون آخرهم أرضًا آخرهم حبسًا(٤).

---

(١) مالك بن أنس: الموطأ، ج٤/ص١٠١٧؛ المدونة، ج٤/ص٤٧٠.

(٢) المغيض مجرى يجري فيه الماء إلى موضع؛ الخليل بن أحمد الفرهيدي، ت١٧٥هـ/٧٩١م، كتاب العين، تحقيق: الدكتور/ مهدي المخزومي، الدكتور/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج٤/ص٤٣١.

(٣) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص٢٦٨.

(٤) أبو يعلى الفراء: الأحكام السلطانية، ص٢١٥.

وقد راعت الأحكام المتبعة في ذلك أيضًا مقدار حاجة الأرض من ماء، واختلاف الأرضين في طبيعتها: فيذكر الماوردي[١] أن منها ما يرتوي باليسير، ومنها ما لا يرتوي إلا بالكثير، مع اختلاف ما فيها؛ فإن للزرع من الشرب قدرًا، وللنخل والأشجار قدرًا، فضلًا عن اختلاف ذلك صيفًا وشتاءً، فإن لكل واحد من الزمانين قدرًا، مع مراعاة اختلافها في وقت الزرع وقبله، فإن لكل واحد من الوقتين قدرًا، ويضاف إلى ذلك أيضًا اختلاف حال الماء في بقائه وانقطاعه، فإن المنقطع يؤخذ منه ما يدخر، والدائم يؤخذ منه ما يستعمل.

أما الأنهار التي احتفرها الآدميون لإحياء الموات من الأرض، فيذكر أبو يعلى الفراء[٢] أن الدولة أرست القواعد والأسس المنظمة لذلك؛ بجعل مياه النهر الذي يعلو ماؤه بالمد ملكًا مشتركًا بين الأفراد الذين اشتركوا في شقه، فهو يعم جميع أهله لا يتشاحون فيه لاتساع مائه، ولا يحتاجون إلى حبسه لعلوه بالمد إلى الحد الذي ترتوي منه جميع الأرضين، ثم يقبض بعد الارتواء في الجزر، مشيرًا إلى أن هذا كان ينطبق على أنهار مدينة البصرة، ومؤكدًا على أن الدولة أقرت أيضًا؛ أنه في حالة البلاد التي لا مد فيها ولا جزر فالنهر مملوك حينئذ لمن احتفره من أصحاب الأرضين لا حق فيه لغيره في الشرب منه، ولا مغيض، ولا يجوز لواحد من أهله أن ينفرد بنصب عبارة أو قنطرة عليه، ولا برفع مائه، ولا إدارة رحى فيه إلا عن مراضاة جميع أهله؛ لاشتراكهم فيما هو ممنوع من التفرد به.

وتبعًا لذلك كان القائمون على أمر المياه يتركون أمر قسمتها، ونظم استغلالها للمستفيدين؛ حسب العرف الجاري فيم بينهم – ما دام لا يحل حرامًا أو يحرم حلالًا– إما بالتناوب عليه بالأيام إن قلوا، وبالساعات إن كثروا،

(١) الأحكام السلطانية، ص٢٦٩.

(٢) الأحكام السلطانية، ص٢١٥، ٢١٦.

ويقترعون في حالة المنازعة في الترتيب، حتى يستقر لهم ترتيب الأول ومن يليه، ويختص كل واحد منهم بنوبته لا يشاركه غيره فيها، ثم هو من بعدها على ما ترتبوا، أو أن يقتسموا في النهر عرضًا بخشبة تأخذ جانبي النهر، ويقسم فيها حفر مقدرة بحقوقهم من الماء، في كل حفرة منها قدر ما استحقه صاحبها، وبأخذه إلى أرضه على الأدوار، أو أن يحفر كل واحد منهم في وجه أرضه شربًا مقدرًا لهم باتفاقهم، أو على مساحة أملاكهم؛ ليأخذ من ماء النهر قدر حقه، ويساوي جميع شركائه، وليس له أن يزيد فيه ولا لهم أن ينقصوه، ولا لواحد منهم أن يؤخر شربًا مقدمًا، وليس له أن يقدم شربًا مؤخرًا(١).

ولا ريب في أن الدولة خلال تلك المدة عمدت إلى تقسيم المياه بين المنتفعين؛ لتخفيف الهدر في استعمالات المياه، وكان هذا التقاسم يتم بواسطة جهاز مائي والذي كان يعرف في زمن بني أمية في بلاد الشام بـ "المَسْكَبة"(٢) وهي عبارة عن حوض صغير، أو أنبوب قائم يستمد به الماء من المجرى الأصلي، ويستخدم خزانًا للماء الذي ترفعه الدواليب المائية، أو لماء المطر(٣)، وقد استعملت تلك الآلة في التمايز بين فلاحي غوطة دمشق زمن هشام بن عبد الملك، فيروى أن أهل "نهر يزيد" أصابوا ست عشرة مسكبة، و "الغور" الكبير خمس مساكب و "الغور" الصغير أربع مساكب، ونهر "داريا" ست عشرة مسكبة، ونهر "ثورة" اثنتين وأربعين مسكبة، ونهر "باناس" ثلاثين مسكبة، ونهر "مجذول" اثنتي عشرة مسكبة، و نهر "داعية" ثلاث عشرة مسكبة، ونهر

(١) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص٢٧٠.

(٢) ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج٢/ص٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥.

(٣) أحمد مختار عبد الحميد عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، نشر عالم الكتب، القاهرة، ط١/١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ج٢/ص١٠٨٢؛ رينهارت دوزي: تكملة المعاجم العربية، ترجمة وتعليق: محمد سليم النعيمي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط١/١٩٧٩م، ٢٠٠٠م، ج٦/ص١٠٢.

"حيوة" اثنتي عشرة مسكبة ونهر "التومة" العليا خمس مساكب، ونهر "التومة" السفلى أربع مساكب ونهر "الزابون" أربع مساكب ونهر "الملك" أربع مساكب.

وفي ذات السياق يذكر آدم متز[١] أن قسمة الماء بالبلاد المشرقية كان تتم بواسطة جهاز المائي يسمى بالفارسية "الطِّرْ جِهَارَةُ" وهو عبارة عن إناء من نحاس أو شبه ذلك[٢]، ويبدو أن هذا المقياس ظل مستخدمًا حتى القرن الرابع الهجري فيذكر المقدسي[٣] أن بلاد فارس ولا سيما مدينة أرجان[٤] كان يقسم مياهها بـ "الطر جهارة"؛ لضيق المياه وقلتها، وفي بلاد المغرب كانت آلة قسمة الماء تعرف بـ "قَدُس"، أو "القادوس" وهو وعاء خزفي كالجرة، تنظم منه ومن أمثاله سلسلة تديرها الناعورة فتغرف الماء من البئر إلى المزرعة[٥]، وفي مدينة "تَوْزَرُ"[٦] كانت مزارعها تشرب من ثلاثة أنهُر تجتمع مياهها بموضع يسمى "وادي الجمال" قعر النهر هناك نحو مائتي ذراع، وينقسم كل نهر من الثلاثة على ستة جداول، وتتشعب من تلك الجداول سواق لا تحصى كثرة، تجري في قنوات مبنية بالحجر، على قسمة عدل لا يزيد بعضها على بعض شيئًا؛ كل ساقية سعة "شبرين" في ارتفاع متر، يلزم كل من يسقي منها أربعة "أقداس مثقال" في العام، وربما يلزم كل من يسقي نهارًا أربعة أسداس المثقال

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٣م، ج٢/ص٢٨٨.

(٢) أبو منصور الثعالبي: عبد الملك بن محمد، ت٤٢٩هـ/١٠٣٧م، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط١/١٤٢٢هـ/٢٠٠٢، ص١٨٠.

(٣) أحسن التقاسيم، ص٣٥٧.

(٤) كورة جليلة سهلية جبلية بحرية كثيرة النخيل، والتين، والزيتون، والدخل، والخيرات؛ المقدسي: أحسن التقاسيم، ص٤٢١.

(٥) رينهارت دوزي: تكملة المعاجم العربية، ج٨/ص١٩٧.

(٦) مدينة في أقصى إفريقية من نواحي الزاب الكبير؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٢/ص٥٧.

في العام، وبحساب ذلك في الأكثر والأقل، وهو أن يعمد الذي يكون له حق السقي إلى قدس في أسفله ثقبة بمقدار ما يسدها...، فيملؤها بالماء ويعلقه ويسقي حائطه أو بستانه من تلك الجداول حتى ينفد ماء القدس ثم يملأه ثانية، وهم قد علموا أن سقي اليوم الكامل هو مائة واثنان وتسعون قدسًا [١].

(د) دور الدولة في تطوير الموارد المائية وتنميتها:

على الرغم من أن النبي ﷺ بين أن الماء قسمة مشاعة بين الناس، إلا أننا نلحظ أنه أقطع بعض الصحابة ﷺ آبار المياه بهدف تنميتها والاستثمار فيها، فأعطى أبا بكر ﷺ بئر حُجْر فأصلحه وغرس فيه واديًا[٢]، وذكر البلاذري[٣] أن النبي ﷺ أقطع عليًا ﷺ بئر قيس، والشجرة، كما أقطع ﷺالصحابي حصين بن مشمت التميمي الجماني؛ عدة مياه منها: جراد، والأصيهب، والثماد، والمروت، وشرط عليه فيما أقطعه إياه؛ لا يعقر مرعاه، ولا يباع ماؤه، ولا يمنع فضله، ولا يعضد شجرة[٤]، كما أقطع ﷺ أوفى بْن مولة التميمي العنبري من بني العنبر بن عمرو بْن تميم، وكان له صحبة؛ ماء يقال له: "الغُميم" وشرط عليه أن يكون ابن السبيل أول ريان، وأقطع رجلًا آخر يسمى ساعدة بئرًا بالفلاة[٥].

وهكذا صار واضحًا أن الدولة منذ العهد النبوي أسهمت بشكل واضح في تشجيع إقطاع المياه، فضلًا عن تنميته عن طريق ما يسمى بـ "وقف المياه" فقد نصح الرسول ﷺ سعد بن عبادة ﷺ لما ماتت أمه؛ أن يتصدق بأفضل

(١) البكري: المسالك والممالك، ج٢/ص٧٠٨، ٧٠٩.
(٢) ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج٢/ص٤٥، ١٤٥.
(٣) فتوح البلدان، ص٢٣.
(٤) ابن الأثير: أبو الحسن علي بن أبي الكرم، ت٦٣٠هـ/١٢٣٢م، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ج٢/ص٣٧.
(٥) ابن الأثير: أسد الغابة، ج١/ص٣٣١. ٣٤٠.

الصدقات هو "سَقْيُ الماء" – فمنذ هذا الوقت– كانت سقاية آل سعد بالمدينة[١]، وليس أدل على عظم أجر "وقف الماء" من قول النبي ﷺ :"من سقى مسلمًا شربة من ماء حيث يوجد الماء، فكأنما أعتق رقبة، ومن سقى مسلمًا شربة من ماء حيث لا يوجد الماء؛ فكأنما أحياه"[٢]، واستمر العمل على تنمية الموارد المائية والعمل على استدامتها طيلة العهد النبوي، والخلافة الراشدة عن طريق زيادة منسوب المياه داخل الآبار والعيون، أو حفر آبار، وبرك اصطناعية بالقرب من مجاري السيول، عن طريق حجز كميات هائلة من تلك المياه خلف السدود، وقد شهدت منطقة الساحل الشرقي ومنطقة الحجاز – وهي المناطق التي ازداد ازدهارها خلال تلك الفترة– العديد من تلك الآبار، والبرك، وقد عثرت البعثات الأثرية على العديد من السدود العائدة لفترة الدراسة، من أشهرها سد السّملَّقي بمنطقة "الطائف" وبمنطقة "خيبر" سد البنت (سد القصيبة)، وسد الحصيد[٣]، وسد "الصهباء" والذي كان موجودًا على زمن النبيﷺ[٤].

وإبان الدولة الأموية قام خلفاؤها بالعمل على تنمية موارد الدولة المائية وتطورها؛ من ذلك أن معاوية ﷺ أحدث مشروعًا لتطوير الموارد المائية بمكة؛ حين أمر بإجراء عشرة عيون من منبعها بين الجبال، والتي تميزت بأن لكل

(١) أحمد بن حنبل: مسند الإمام أحمد،ج٣٧/ص١٢٤.
(٢) ابن ماجة: سنن ابن ماجة،ج٣/ص٥٢٩.
(٣) سعد عبد العزيز الراشد: الآثار الإسلامية في الجزيرة العربية في عصر الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ﷺ، بحث ضمن كتاب "الجزيرة العربية في عصر الرسول والخلفاء الراشدين"، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١/١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ج٢/ص١٦٥. صور لتلك السدود ينظر ملحق رقم (٢).
(٤) البخاري: صحيح البخاري، ج٥/ص١٣٥، باب: "غزوة خيبر".

عين منها مشرع[١] خاص بها يرده الناس لتأمين حاجياتهم من الماء[٢]، وفي ذات السياق يلحظ أنه أحب أن يتخذ يدًا عند أهل المدينة المنورة؛ فبعث إلى واليه عليها مروان بن الحكم[٣] – وكان ذلك في طليعة النصف الثاني من القرن الأول الهجري – وأمره بإجراء الماء من الضواحي إلى البلدة، كما رأى ذلك في دمشق، وأمده من أجل ذلك بكل ما يحتاجه من أموال ورجال وآلات وسوى ذلك، وبعد أن استقر رأي الخبراء على أن يكون مأتى الماء من ضاحية قباء لعذوبة مياهها وغزارتها، فطفقوا يحفرون الأنفاق للديل (جدول مائي صغير) وقد فرح أهل المدينة بذلك، وسموا عين الماء التي جرت إليهم بالعين الزرقاء نسبة إلى مروان الذي كانت عيناه زرقاوين، وقد ظل مصدر العين الزرقاء من بئر الأزرق الواقعة غربي مسجد قباء، مدة من الزمن، ثم ضوعف ماؤها من آبار كثيرة، وينابيع شتى في العصور المختلفة على جملة من الأيدي البارة المحسنة [٤].

وإضافة لتلك الجهود قام معاوية ببناء مقياس على ضفاف نهر النيل؛ لتحديد منسوب المياه بأنصنا بصيعد مصر، واستمر يقاس عليه إلى أن بنى عبد

(١) يقال: شرع الوارد يشرع شرعًا وشروعًا: تناول الماء بفيه، وشرعت الدواب في الماء أي دخلت، والشريعة والشراع والمشرعة: المواضع التي ينحدر إلى الماء منها؛ ابن منظور: لسان العرب، ج٨/ص١٧٥، مادة "شَرَعَ".

(٢) الأزرقي: أخبار مكة، ج٢/ص٢٢٧– ٢٣٠.

(٣) مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أحد خلفاء دولة بني أمية، بويع له بالخلافة سنة ٦٥هـ/٦٨٤م، وتوفي في هلال شهر رمضان من ذات السنة، وكان مروان يومئذ ابن أربع وستين سنة، وكانت خلافته على الشام ومصر ثمانية أشهر، ويقال: ستة أشهر؛ ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج٥/ص٢٦، ٣٠، ٣٢.

(٤) الفاسي: تقي الدين محمد بن أحمد، ت٨٣٢هـ/١٤٢٨م، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ج٢/ص٤٩٧.

العزيز بن مروان[١] مقياسًا بحلوان، وفي زمن الوليد بن عبد الملك بنى في جزيرة الروضة مقياسًا، وفي خلافة سليمان بن عبد الملك يبني مقياسًا جديدًا في جزيرة الروضة في سنة ٩٧هـ/٧١٥م[٢]، والمقياس كان يقام على بركة وسطها عمود طويل فيه علامات الأذرع والأصابع وعليه وكيل وأبواب محكمة، وكان القيّاس، أو العامل يرفع التقرير اليومي لمنسوب المياه بنهر النيل في كل يوم ومقدار ما زاد[٣].

وأبرز ما يلفت الانتباه في هذا السياق أن الدولة الأموية قامت بتنفيذ العديد من المشروعات التي استهدفت بواسطتها تنمية وتطوير مواردها المائية، فالحجاج والي بني أمية على العراق كان يحفر العديد من الصهاريج لتجميع مياه الأمطار والاستفادة منها عند الحاجة، فالبلاذري[٤] يذكر أن الحجاج كان له بالبصرة صهريج معروف يجتمع فيه ماء المطر، وأن الولاة والأشراف بهذه المدينة كان يحتفرون الصهاريج ويبيحونها الناس.

وفي السياق ذاته يُذكر أن الخليفة سليمان بن عبد الملك اهتم بتطوير وتنمية مياه جبال مكة؛ من ذلك أنه أمر بتنمية وتطوير مياه جبل الثَّقَبَة[٥] العذب

(١) عبد العزيز بن مروان بن الحكم أبو الأصبغ الأموي، أمير مصر زمن أبيه، وأخيه عبد الملك، توفي سنة ٨٥هـ/٧٠٤م، ولما بلغ عبد الملك بن مروان موته، بايع بولاية العهد لابنيه الوليد ثم سليمان، بعد أن كان هم بخلع أخيه؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٢/ص٩٦٨، ٩٦٩.

(٢) ابن عبد الحكم: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، ت٢٥٧هـ/٨٧٠م، فتوح مصر وأخبارها، تحقيق: محمد الحجيري، دار الفكر، بيروت، ط١/١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص١٩، ٢٠؛ المقريزي: أحمد بن علي بن عبد القادر، ت٨٤٥هـ/١٤٤١م، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٨هـ، ج١/ص١٠٨.

(٣) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص٢٠٦.

(٤) فتوح البلدان، ص٣٥٩.

(٥) جبل بمكة بين حراء وثبير، تحته مزارع؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٢/ص٨١.

الـزلال – والـذي يبـدو أنـه كـان يهـدر دون الاسـتغلال الأمثـل لـه– لتـأمين احتياجات الحجاج، والعمار؛ من المياه العذبة؛ فالأزرقي[١] وضّح أن سليمان بن عبد الملك كتب إلى عامله بمكة "خالد بن عبد الله القسري" أن يجرى له عينًا تخرج من الثقبة؛ حتى تظهر بالحرم المكي – بين زمزم، والركن الأسود– فقام خالد بن عبد الله بعمل بركة بفم جبل "الثقبة" يقال لها: بركة "القسري"، وشيدها بحجارة منقوشة طوال، وأحكمها، وأنبط ماءها في ذلك الموضع، ثم شق لها عينًا تسكب فيها من الثقبة، وتحقيقًا لأقصى استفادة ممكنة من ماء "الثقبة"، وتحزينه لوقت الحاجة إليه؛ قام خالد بن عبد الله بتشييد سد أمام هذا الجبل، وأحكمه، ثم شق من هذه البركة عينًا تجري إلى المسجد الحرام، وأجراها في قصب من رصاص، حتى أظهر ماؤها في فوارة تسكب في فسقينة من رخام بين زمزم والركن والمقام، وابتهاجًا لجريان العين وظهور الماء بالحرم، ودلالة على عظم هذا العمل، وأهميته لأهل مكة، وقاصديها؛ أمر "خالد بن عبد الله القسري" بجزور، فنحرت بمكة، وقسمت بين الناس، وصنع طعامًا ودعا عليه الناس[٢].

كما يلحظ كثرة البرك بأنواعها المختلفة– في هذا العصر– والمزودة بالخزانات، والأحواض والقنوات السطحية ذات غرف للتفتيش، ومصفاة تعمل على تنقية المياه المحملة؛ لتستقر في أعماق البرك صافية بين أحواضها ذات الأعماق المتباينة؛ والتي لا تزال موجودة حتى الآن ومن أمثلتها: بركة "الخرابة" التي تقع شمال شرقي الطائف، وبركة "الموّقر" التي أنشئت بالأردن أو – على الأقل– رممت بواسطة الخليفة الأموي يزيد بن عبد الملك (١٠١–

(١) أخبار مكة، ج٢/ص١٠٧، ١٠٨.
(٢) الأزرقي: أخبار مكة، ج٢/ص١٠٧، ١٠٨.

١٠٥هـ/٧١٩-٧٢٣م)، وتكشف تلك المنشآت عن مدى الحذق والمهارة في تشييدها[١].

وبالإضافة إلى ذلك أظهر الخليفة "هشام بن عبد الملك" قدرة عالية في تشييد العديد من المشاريع التي تعمل كمستودعات لمياه الأمطار، والسيول، من ذلك قيامه ببناء "المواجل" لتجميع مياه الأمطار الشتوية وتخزينها بمدينة القيروان، فالبكري[٢] يذكر أن خارج مدينة القيروان خمسة عشر ماجلًا لتخزين مياه الأمطار، بُنيت سقايات لأهلها من بناء هشام بن عبد الملك وغيره، وكانت المياه تدخل لتلك المواجل عبر الأودية التي تجري فى أيام الشتاء، فإذا امتلأت المواجل شرب منها أهل القيروان ومواشيهم. ثم ترفع هذه المياه – المخزنة – إلى أيام الصيف، فيكون الماء باردًا عذبًا صافيًا لكثرة الماء المخزن[٣]، كما عمل على إحياء مشاريع مائية قديمة للاستفادة منها في تجميع وتخزين مياه السيول المنحدرة من أعلي جبلي "الباردة" و"البصيرة: وسط البادية السورية، فسد "الخربقة" أو "الهربقة" هائل البنيان، والواقع جنوب قصر الحير الغربي نحو ٦٠ كم غربي تدمر، والذي يعود بناؤه إلى العصر الروماني إلا أنه تخرّب في أواخر هذا العصر، فقام الخليفة الأموي "هشام بن عبد الملك" بترميمه وإضافة أبنية ملحقة له لحماية مخرج الماء من تراكم الرواسب،

(١) سعد عبد العزيز الراشد: برك المياه على طريق الحج من العراق إلى مكة ونظائرها في الأقطار الأخرى، مجلة أطلال حولية الآثار العربية السعودية، ع (٣) ١٣٧٩هـ/١٩٧٩م، وكالة الآثار والمتاحف بوزارة المعارف السعودية، ط٢ /١٤٢٢هـ /٢٠٠١م، ص٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٠.

(٢) المسالك والممالك، ج٢/ص٦٧٧.

(٣) مؤلف مجهول: الاستبصار، ص١١٥.

والوحـول، وقـد شـكل بهـذا السـد بحيـرة طولهـا ١٥٠٠م، وعرضـها ٨٠٠م، تستوعب خمسة ملايين متر مكعب من المياه(١).

في حين شيد الخليفة الأموي الوليد بن يزيد (١٢٥-١٢٦هـ/ ٧٤٢-٧٤٣م) مشروعًا لتجميع مياه الأمطار والسيول في جبل "أُسيس" الواقع على بعد ١٠٠كم جنوب شرقي دمشق، وهو موقع محصن يشتمل على جهاز للري للانتفاع بمياه الأمطار المتساقطة على هذا الجبل(٢)، وقد ذكر ياقوت في معجمه(٣) أن أُسيس ماء يقع شرقي دمشق، ومما سبق عرضه يتضح مدى اهتمام الدولة الأموية بتنوع وسائل تطور الموارد المائية، وتنميتها تنمية مستدامة.

ولعل أهم ما يشير إلى الدور المهم الذي كان الولاة والحكام يقومون به من أجل تنمية الموارد المائية والعمل على ضمان استدامتها أنهم كانوا يرصدون المطر و يسألون عن تساقطه، لحصر كمياته، والعمل على إحصائه على مدار العام؛ فالحجاج بن يوسف كان يسأل الرُّسل القادمة عليه عن الأمطار وتساقطها؛ من ذلك سؤاله لرجل من بني سليم يقال له: "سيابة بن عاصم" من أين؟ قال: من الشام، قال: كيف أمير المؤمنين؟ كيف حشمه؟ فأخبره. فقال: هل كان وراءك من غيث؟ قال: نعم أصابتني فيما بيني وبين أمير المؤمنين ثلاث سحائب. قال: فانعت لي كيف كان وقع المطر، وكيف كان أثره

(١) عامر محمد جواد السباعي: سد خربقة الأثري وهندسة البناء في الصحراء، الأسبوع المعماري الرابع عشر (عمارة الصحراء)، نقابة المهندسين الأردنيين، عَمان، ١٣-١٦/١٢/٢٠١١م، ص٧، ٨.

(٢) فليب حتي: تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة: دكتور كمال اليازجي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٩م، ج٢/ص١٢٥؛ J. Sauvaget, Les Ruines omeyyades du Djebel Seis, Institut Francais du Proche-Orient, Syria, T. 20, Fasc. 3 (1939), p239.

(٣) معجم البلدان، ج١/ص١٩٣.

وتباشيره؟ قال: أصابتني سحابة بحوران[١]، فوقع قطر صغار، وقطر كبار، فكان الكبار لحمة للصغار، ووقع بسيط متدارك وهو السح الذي سمعت به، فواد سائل، وواد سائح وأرض مقبلة، وأرض مدبرة[٢].

وفي سياق متصل كانت التقارير المفصلة عن المطر وتساقطه ترفع أولًا بأول إلى الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان؛ برهان ذلك ما كتبه "الحجاج" إليه والذي جاء فيه: "أما بعد فإنا نخبر أمير المؤمنين أنه لم يصب أرضنا وابل منذ كتبت أخبره عن سقيا الله إيانا، إلا ما بل وجه الأرض من الطش والرش والرذاذ حتى دقعت الأرض واقشعرت وأغبرت، وثارت في نواحيها أعاصير تذرو دقاق الأرض من ترابها، وأمسك الفلاحون بأيديهم من شدة الأرض واعتزازها وامتناعها، وأرضنا أرض سريع تغيرها، وشيك تنكرها، سيء ظن أهلها عند قحوط المطر، حتى أرسل الله بالقبول يوم الجمعة ...، وكتبت إلى أمير المؤمنين وهي ترمي بمثل قطع القطن، قد ملأ اليباب، وسد الشعاب، وسقي منها كل ساق، فالحمد لله الذي أنزل غيثه، ونشر رحمته من بعد ما قنطوا، وهو الولي الحميد والسلام"[٣]، وهكذا لم تدخر السلطة الأموية جهدًا من أجل تنمية، وتطوير مواردها المائية، بل إننا نلحظ أنهم أجروا أرزاقًا من بيت

(١) كورة واسعة من أعمال دمشق، ذات قرى كثيرة ومزارع؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٢/ص٣١٧.

(٢) الفسوي: أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، ت٢٧٧هـ/٨٩٠م، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٤٠١هـ/١٩٨١م، ج٢/ص٥٩٩، ٢٠٠.

(٣) الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، ت٢٥٥هـ/٨٦٨م، البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ، ج٣/ص٣١٢.

المال – بالديوان المركزي بدمشق – على من يقوم بتعهد وإصلاح، وصيانة بعض الموارد المائية كالآبار والعيون(١).

وفي العصر العباسي زادت عناية الخلفاء بالموارد المائية، والعمل على تنميتها وتطويرها بما يتناسب وطبيعة كل إقليم، فمدينة البصرة شهدت في عهد أبي جعفر المنصور اهتمامًا بتنمية مواردها المائية لتصبح صالحة للاستعمالات اليومية، والزراعية، فيذكر البلاذري(٢) أن أهل البصرة كانوا يستعذبون من نهر الأبلة حتى قدم سليمان بن علي(٣) واليًا عليها، واتخذ المغيثة، وعمل مسنياتها، فشكا أهل البصرة إلى "سليمان" ملوحة الماء وكثرة ما يأتيهم من ماء البحر، فسد هذه الناحية؛ حتى لا يفيض ماء البحر ثانية؛ فعذب ماؤهم، مشيرًا إلى أنه استحدث حوضًا للتخزين المياه الفائضة فيما يبدو من هذا الموضع، في الوقت الذي اهتم ولاة بلاد ما وراء النهر ببناء السدود؛ بهدف تنمية الموارد المائية، وتطويرها، مستغلين في ذلك قوة الفيضانات الجارفة؛ من ذلك سد مدينة "وَرَغْسَر" أحدى قرى سمرقند، والذي كانت تتقاسم مياهه إقليم الصُغد عنه، وغيره، حيث يخرج منه أنهار كثيرة، ولأهمية هذا السد، سمح الولاة بإعفاء أهل هذه النواحي من الخراج، وجعل عليها إصلاح تلك السكور (السدود)(٤).

(١) ابن النجار: محب الدين أبو عبد الله محمد، ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م، الدرة الثمينة في أخبار المدينة، تحقيق: حسين محمد علي شكري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١/ ٢٠٠٠م، ص٥٦.

(٢) فتوح البلدان، ص٣٦٠.

(٣) سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس أحد أعمام المنصور، كان شريفًا جوادًا؛ بلغت صلاته مرة في الموسم خمسة آلاف ألف درهم، مات في جمادى الآخرة سنة ١٤٢هـ/٧٥٩م؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٣/ص٨٨٢.

(٤) ابن حوقل: صورة الأرض، ج٢/ص٤٩٥، ٤٩٧؛ ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٥/ص٣٧٢.

وقد وصف لنا ابن رستة[١] ما كان اليمنيون يقومون به من أجل تنمية وتطوير مواردهم المائية، فذكر أن مياههم كانت على ثلاثة أصناف؛ صنف منها أعذاء[٢]، وصنف منها على العيون ،وصنف على الآبار، يستقى منها بالإبل والبقر، وصنف أكثرها قيمة على ماء السد، والسد يحبس الماء خلفه قد اتخذ على فوهة جبال، وأنها قد أحاطت بمواضع تقرب من ضياعهم، ومزارعهم، مشيرًا إلى أنهم نصبوا على أسفل هذا السد أفواهًا، أو فتحات يجرون منها المياه فى أنهار احتفروها إلى ضياعهم.

وفي بلاد الحجاز أقيمت العديد من المشاريع المائية للاستفادة من مياه الأمطار – وقت الحاجة إليها – عن طريق حبسها، أو تجميعها في العديد من البرك، والأحواض[٣]، الأمر الذي يستدل به على دور خلفاء، وأمراء بني العباس في المحافظة على مياه الأمطار، والسيول كأحد الوسائل المحققة للأمن المائي. ومن هذه الأعمال ما أجرته "أم جعفر زُبيدة" زوج هارون الرشيد. بطريق مكة المكرمة، من مصانع وبرك أحدثتها[٤]، وتدل الاكتشافات الأثرية التي تمت لدرب "زبيدة" بالمملكة العربية السعودية عن وجود العديد من تلك البرك، والمصانع، والأحواض كمصايد لتجميع مياه الأمطار والسيول – المتساقطة على المناطق الجبلية المرتفعة – والتي تتصل بقنوات تمتد تحت سطح الأرض بانحدار بسيط لتغذية المناطق الزراعية البعيدة، ويؤكد المسح الأثري على أن هذه البرك محفورة بعناية ومحاطة بنظام بالحجارة وخزانات مبنية من الحجارة، حيث أُخذ بعين الاعتبار درجة انسياب المياه، وكثافة

(١) الأعلاق النفيسة، ج٧/ص١١٢.

(٢) مياه الأمطار؛ ابن منظور: السان العرب، ج١٥/ص٤٣. مادة "عذا".

(٣) الحربي: المناسك وأماكن طرق الحج، ص٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٤١-٣٤٤.

(٤) ابن خلكان: وفيات الأعيان،ج٢/ص٢٦١.

الرواسب المحمولة، فضلًا عن قربها لمواقع الآبار لتحويل السيول إليها، ولا تزال تلك البرك على حالة جيدة رغم تقادم عهدها(١).

ولعل أشهر أعمال السيدة زبيدة ما يعرف بـ "عين زُبيدة" وهي عذبة الماء غزيرة – التي تعتمد في الأساس على حبس مياه السيول والأمطار– التي تنبع من وادي نعمان، ثم تمر في عرفات فتقطع وادي عُرنَة إلى الخَطْم ثم تنحدر إلى منى فمكة، وكانت مصممة بطريقة انسيابية انحدارية(٢)، وبهذا العمل سُقي أهل مكة الماء بعد أن كانت الرواية عندهم بدينار، وقد جاء هذا الماء من الحل إلى الحرم بعد أن قطع عشرة أميال بحط الجبال ونحوت الصخر(٣)، ولا تزال معظم المعالم المعمارية لعين زبيدة باقية إلى اليوم– تقاوم عوادي الزمن– فقد مر عليها قرابة ألف ومائتا سنة، وظل الولاة والحكام يولونها عناية خاصة، فيتعهدونها بالإصلاح والعمل، ولها اليوم إدارة خاصة(٤).

وكانت المناطق الواقعة على مصب نهر النيل تستخدم المياه المنصرفة إلى البحر عن طريق تخزينها في جباب "صهاريج" يعدونها لشربهم طيلة أيام

---

(١) جيمس كنودستاد: مشروع درب زبيدة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م "تقرير مبدئي عن المرحلة الأولى لمسح درب زبيدة"، مجلة أطلال حولية الآثار العربية السعودية، ع (١) ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، تصدر عن إدارة الآثار والمتاحف، بوزارة المعارف السعودية، ص٤٨، ٥٩؛ صلاح حلوة، نيل ماكنزي: التقرير المبدئي عن المرحلة الرابعة لمسح درب زبيدة عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، مجلة أطلال حولية الآثار العربية السعودية، ع (٤) ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص٣٥، وما بعدها؛ توني ويلكنسون: مصادر المياه في محطات درب زبيدة، مجلة أطلال حولية الآثار العربية السعودية، ع (٤) ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص٦٣، ٦٨. صورة لبعض هذه البرك، ورسم تخطيطي لبعضها ينظر ملحق رقم (٣).

(٢) عاتق بن غيث بن زوير البلادي: معالم مكة التأريخية والأثرية، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط١/١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص١٩٧.

(٣) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج٢/ص٢٦١.

(٤) عاتق بن غيث بن زوير البلادي: معالم مكة التأريخية والأثرية، ص١٩٧.

السنة[١]، وتعد مدينة تنيس أنموذجًا على ذلك، وتشير الاكتشافات الأثرية التي قامت بها هيئة الآثار المصرية سنة ١٩٧٩م بتلك المدينة إلى وجود صهاريج معدة لتحزين ماء نهر النيل قبل إهداره في ماء البحر عبر مجار مائية تسير في اتجاهات مختلفة تحت سطح الأرض؛ لتصب مباشرة في جسم الصهاريج وعلى الرغم من تقرير هيئة الآثار أرجع هذه الصهاريج إلى عصر الأمير "أحمد بن طولون المتوفى سنة ٢٧٠هـ/٨٨٣م" إلى أن هناك دلائل تشير إلى استخدام تلك الصهاريج ربما يرجع إلى مدة أسبق من ذلك بكثير[٢]، أي فترة الدراسة.

وعلى الجملة بين آدم متز[٣] مدى التنظيم الذي اتبعته الدولة العباسية في تطوير وتنمية مواردها المائية تحقيقًا لأمنها المائي، فذكر أن المهارة كانت سمة من سمات القائمين على معالجة الطبقات الأرضية التي يجرى عليها الماء في المواضع التي يجدون فيها أرضًا لا يخترقها الماء، كان القائمون يجعلون لهذه الطبقات ميلًا يساعد الماء على سرعة الجريان عند ازدياده.

(١) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص٢٠١؛دان، ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج٥/ص٥١.

(٢) سامي محمد نوار: المنشآت المائية بمصر منذ الفتح الإسلامي وحتى نهاية العصر المملوكي دراسة أثرية معمارية، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص١٤٨، ١٥٤.

(٣) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج٢/ص٢٨٤.

الخاتمة

في نهاية البحث توصلت لعدة نتائج، كان من أبرزها ما يأتي:

أولًا:- الأمن المائي كان هدفًا استراتيجيا لدى السلطة الحاكمة إبان القرنيين الأول والثاني الهجريين؛ إذ وضعت لتحقيقه جميع إمكانات الدولة المتاحة، من خلال سن التشريعات المتعلقة بالمياه، وتنظيم حقوق ملكيتها، وكيفية المحافظة على الموارد المائية، وحمايتها من العبث، والإهدار، مما حقق الاستفادة القصوى منها، وبذلك حازت الحضارة الإسلامية قصب السبق في ذلك.

ثانيًا:- ثمة قيود وضعتها الشريعة الإسلامية للحد من السحب المفرط، أو المتقارب للمصادر المائية الجوفية؛ عن طريق تحديد حُرم لتلك الآبار وفقًا لطبيعتها، تحقيقًا للعدالة المطلوبة في التوزيع، وحماية للمصدر المائي من الاستنزاف.

ثالثًا:- المصدر المائي وحمايته أخذ حيزًا كبيرًا لدى الخلفاء الراشدين في سياق جهدهم للتصدي للمخاطر التي كانت تعترض تحقيق استدامة إمدادات المياه في الأقاليم والأمصار؛ فقاموا بإجراءات تمنع حفر الأنهار والآبار إلا بعد صدور تصريح بذلك من قِبَلهم، أو من ينوب عنه، كما أقاموا باستحداث وظيفة تعرف بـ" متولي الأنهار" لمراقبة الأنهار والمجاري المائية؛ بهدف حفظها، والعمل على استدامتها.

رابعًا:- اتبعت الدولة الأموية والعباسية سياسات جديدة تعبر عن نهج مستحسن لإدارة موارد المياه، عن طريق وضع الحلول لإدارة مياه الأمطار والسيول المهدرة؛ لتتلاءم مع سياسة تحقيق الأمن المائي في تلك الآونة؛ بإنشاء العديد من المشاريع المائية للاستفادة من تلك المياه- وقت الحاجة إليها - عن طريق حبسها، أو تجميعها في العديد من البرك، والأحواض، فضلًا عن بناء السدود، والخزانات لتحزين المياه لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من تلك المياه. ويؤكد المسح الأثري الذي أُجري لبعض مناطق بلاد الحجاز على أن هذه البرك محفورة بعناية ومحاطة بنظام بالحجارة وخزانات مبنية من

الحجـارة، حيـث أُخـذ بعـين الاعتبـار درجـة انسـياب الميـاه، وكثافـة الرواسـب المحمولة، فضلًا عن قربها لمواقع الآبار؛ لتحويل جزءٍ من مياه السيول إليها.

سادسًا:- زاد الاهتمام بالسياسات العامة للموارد المائية، وإدارتها إبان الدولة العباسية، ظهر ذلك واضحًا في تطوير الأوضاع المؤسسية بتأسيسهم لديوان خاص بالمياه سُمي بـ "ديوان المياه" كانت مهامه القيام بحفظ مقادير المياه في كل ناحية، وحصص كل فرد منها ضمن سجلاته، فضلًا عما يباع منها، وما يشترى، في الوقت ذاته أنشأ أبو جعفر المنصور ديوانًا عُرف بديوان "الأكرة" كانت مهمته صيانة السدود وحرف الترع، والقنوات، وإنشاء الأحواض- لجمع المياه – وكري الأنهار، يؤكد هذا ويعززه أن المسؤولية المالية لتغطية نفقات تقوية السدود والضفاف، إلى جانب إعادة تأهيل، وبناء السدود المنهارة وقت الفيضان للمحافظة على المياه من الاستنزاف، والإهدار دون جدوى، كانت تقع على عاتق الدولة العباسية، تلك المسؤولية لا تقتصر على نهري دجلة والفرات، بل تشمل صيانة وكري الأنُهر الرئيسة، والقنوات.

سادسًا:- عمدت الدولة إلى تقاسم المياه بين المنتفعين بواسطة أجهزة معدة لذلك، والتي عرفت بـ"المَسْكَبة" في العصر الأموي، في حين عرفت في بلاد المشرق باسم "الطِّرْجَهارة" بينما كانت في المغرب تعرف بـ" القادُوس"، وذلك ضمن الخطط المعدة لتحقيق الأمن المائي؛ عن طريق تخفيف الهدر من مياه الأنهار.

سابعًا:- النبي ﷺ أرسى قواعد تطوير وتنمية الموارد المائية، فالنبي ﷺ أقطع بعض الصحابة ﷺ آبار المياه بهدف تنميتها والاستثمار فيها، وعلى الجملة فالإدارة الحاكمة إبان القرنيين الأول والثاني الهجريين قامت بدور بارز في تحسين ثرواتها المائية، من خلال وضع حلول لغرض إدارة تنمية تلك الموارد، وتطوير إمدادات المياه بصفة رئيسة عن طريق زيادة منسوب المياه داخل الآبار والعيون، أو حفر آبار، وبرك اصطناعية بالقرب من مجاري السيول، عن طريق حجز كميات هائلة منها، إلى جانب إقامة عدة مقاييس لمناسيب

المياه على ضفاف الأنُهر؛ بهدف تسجيل منسوب المياه على مدار اليوم بواسطة أجهزة مخصصة لذلك.

ثامنًا:- عمدت الدولة الأموية لتحقيق أمنها المائي على تنفيذ خطة واضحة الرؤية من أجل تنمية الموارد المائية والعمل على ضمان استدامتها؛ عن طريق رصد الأموال اللازمة من بيت المال لصيانة وتطوير الآبار والعيون، فضلًا عن تكوين شبكات لرصد المطر، وحصره، إضافة إلى إعداد تقرير دورية عن تساقط الامطار، وتقدير كمياته ترفع إلى الخليفة مباشرة.

الملاحق

وتتضمن سبعة ملاحق:

ملحق رقم (١) خريطة توضح الجزيرة العربية في العهد النبوي.

ملحق رقم (٢) خريطة توضح تطور اتساع الدولة الإسلامية شرقًا من العصر الراشدي إلى نهاية العصر العباسي الأول.

ملحق رقم (٣) خريطة توضح حدود الدولة الأموية

ملحق رقم (٤) خريطة توضح الدولة العباسية في أقصى اتساعها شرقًا.

ملحق رقم (٥) سد معاوية بالطائف.

ملحق رقم (٦) سد القصيبة في خيبر، وسد السّملَّقي بالطائف.

ملحق رقم (٧) صور لبعض برك درب زبيدة، ورسم تخطيطي لبعضها.

ملحق رقم (١) خريطة توضح الجزيرة العربية في العهد النبوي.

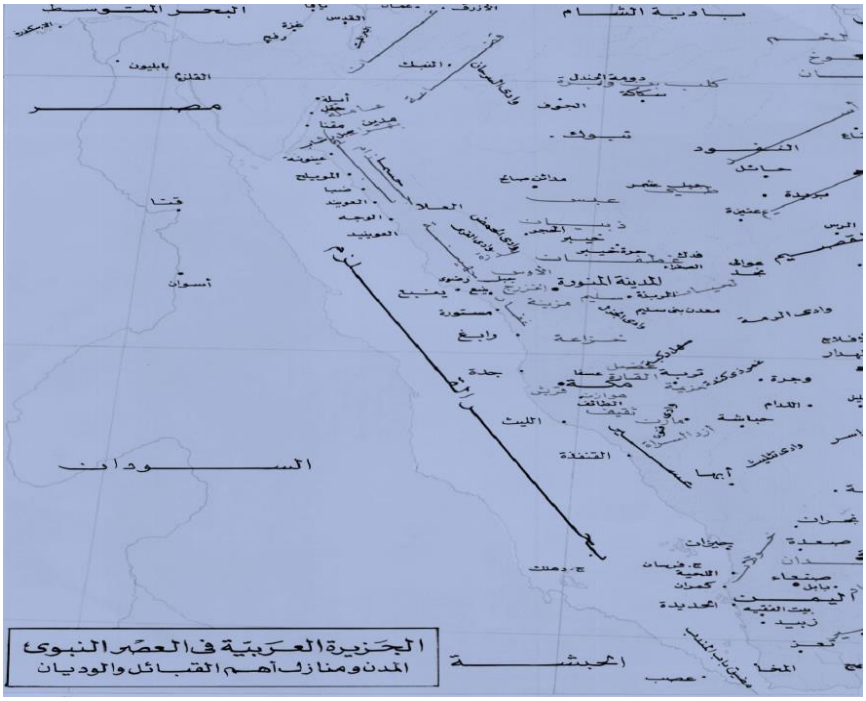

حسين مؤنس: أطلس تاريخ الحسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١/١٤٠٧هـ، ١٩٧٨م، ص٥٥.

ملحق رقم (٢) خريطة توضح تطور اتساع الدولة الإسلامية شرقًا من العصر الراشدي إلى نهاية العصر العباسي الأول.

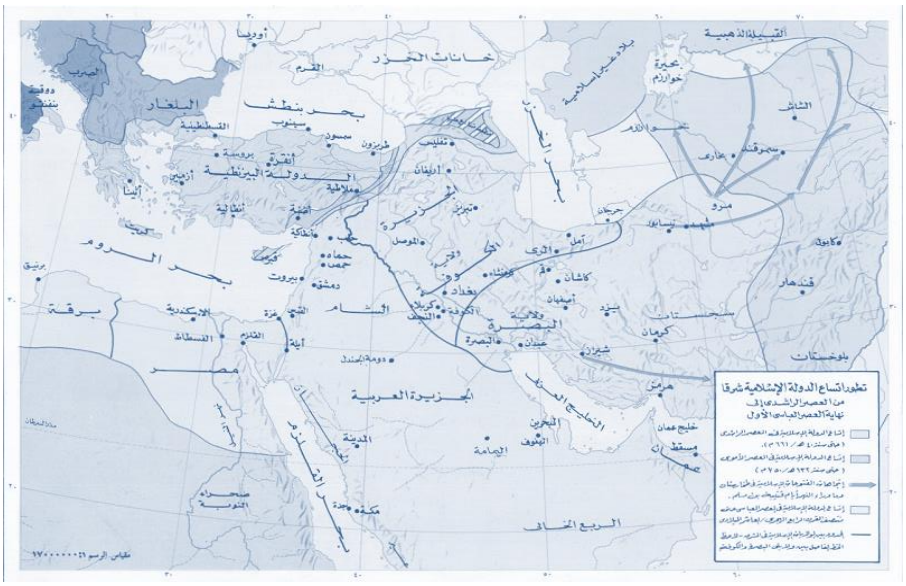

حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ص١٤٦.

ملحق رقم (٣) خريطة توضح حدود الدولة الأموية

شـوقي أبـو خليـل: أطلـس التـاريخ العربـي الإسـلامي، دار الفكـر، دمشـق، ط٥/٢٠٠٢م، ص٤٧.

ملحق رقم (٤) خريطة توضح الدولة العباسية في أقصى اتساعها شرقًا.

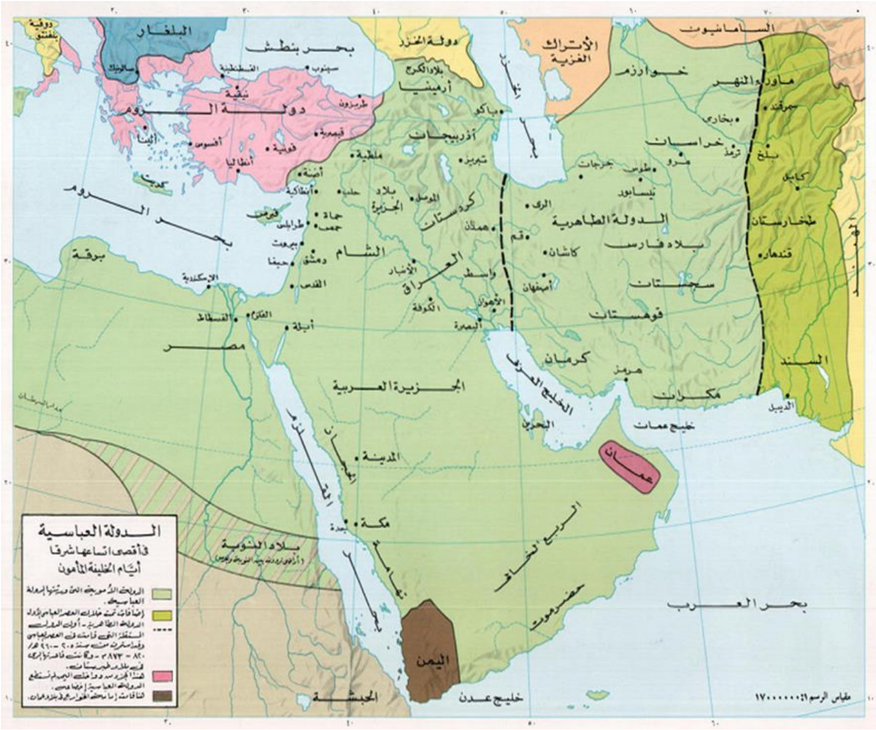

حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ص ١٤

ملحق رقم (٥) سد معاوية بالطائف.

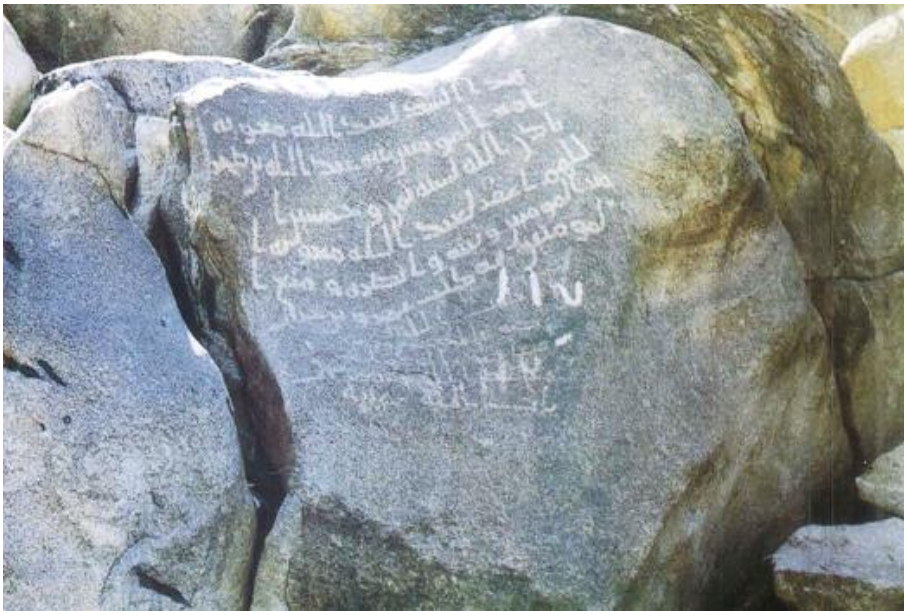

النص التأسيسي لسد معاوية بالطائف والمؤرخ بسنة (٥٨هـ/٦٧٧م)؛ مجيد خان، علي المغنم: سدود أثرية في منطقة الطائف، أطلال (حولية الآثار العربية السعودية)، ع (٦) ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، اللوحة (أ) (ب) رقم (١١٨).

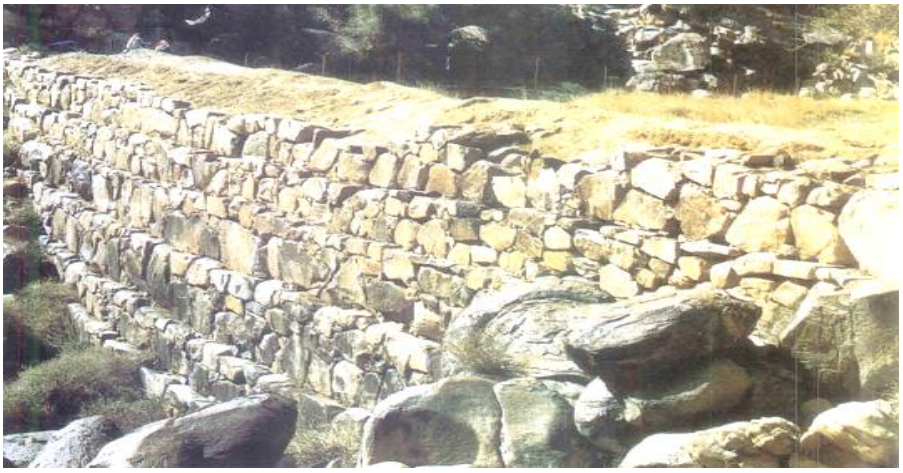

واجهة الجانب السفلي لمجرى السد مجيد خان، علي المغنم: سدود أثرية في منطقــة الطــائف، أطــلال (حوليــة الآثــار العربيــة الســعودية)، ع (٦) ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، اللوحة (أ) (ب) رقم (١١٨).

ملحق رقم (٦) سد القصيبة في خيبر، وسد السّملَّقي بمنطقة "الطائف"

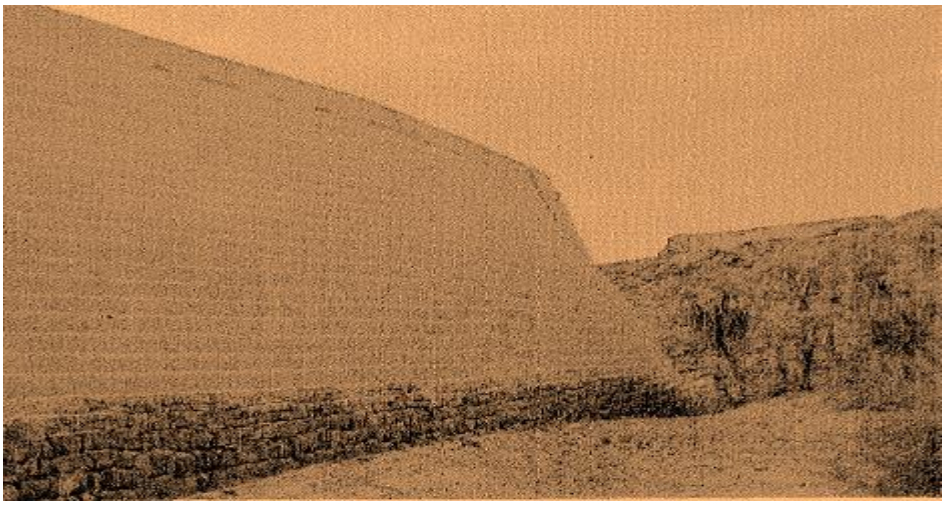

الواجهة الشرقية لسد (القصيبة) في خيبر؛ سعد عبد العزيز الراشد: الآثار الإسلامية في الجزيرة العربية في عصر الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ﷺ، بحث ضمن كتاب "الجزيرة العربية في عصر الرسول والخلفاء الراشدين"، ج٢/ص١٦٢، ١٦٣. اللوحة رقم (١٩).

أحد جوانب سد (القصيبة)

سعد عبد العزيز الراشد: الآثار الإسلامية في الجزيرة العربية في عصر الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ﷺ، بحث ضمن كتاب "الجزيرة العربية في عصر الرسول والخلفاء الراشدين"، ج٢/ص١٦٢، ١٦٣. اللوحة رقم (١٩).

سد السّملَّقي بمنطقة "الطائف"

سعد عبد العزيز الراشد: الآثار الإسلامية في الجزيرة العربية في عصر الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ﷺ، بحث ضمن كتاب "الجزيرة العربية في عصر الرسول والخلفاء الراشدين"، ج٢/ص١٦٣، اللوحة رقم (٢٠).

ملحق رقم (٧) صور لبعض برك درب زبيدة، ورسم تخطيطي لبعضها.

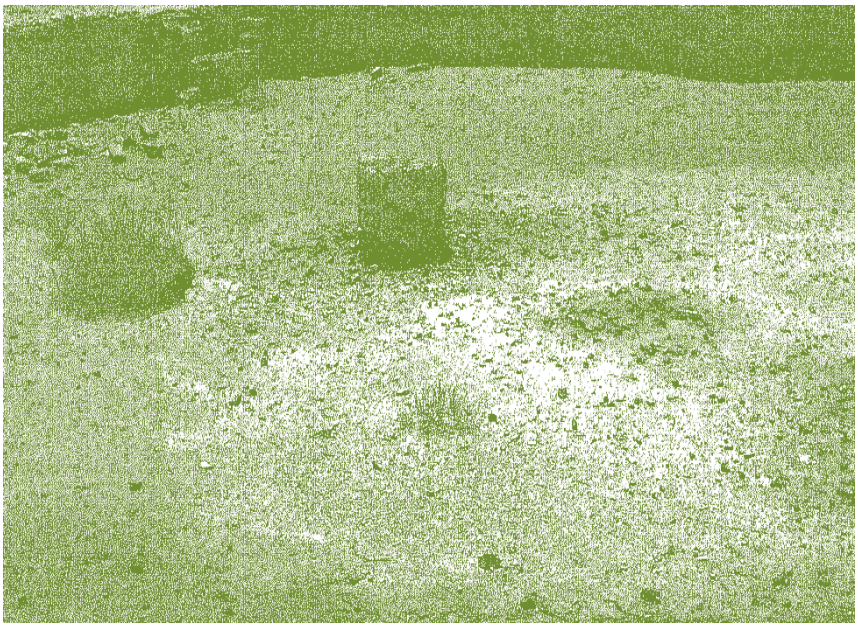

بركة ماء بداخلها عمود لقياس الماء على أحد الطرق التجارية القديمة، سعد عبد العزيز الراشد: الآثار الإسلامية في الجزيرة العربية في عصر الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ﷺ، بحث ضمن كتاب "الجزيرة العربية في عصر الرسول والخلفاء الراشدين"، ج٢/ص١٦٢، ١٦٣. اللوحة رقم (٢٢).

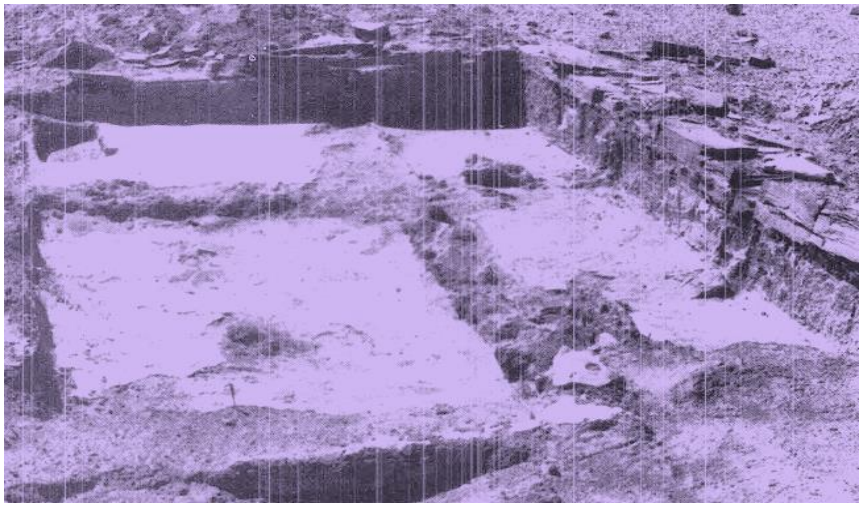

حوض ماء مستطيل مقسم من الداخل في درب زبيدة؛ أطلال (حولية الآثار العربية السعودية)، ع (٥) ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ط٢/١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، تصدر عن وكالة الآثار والمتاحف بوزارة المعارف السعودية، لوحة رقم (١١١) (أ).

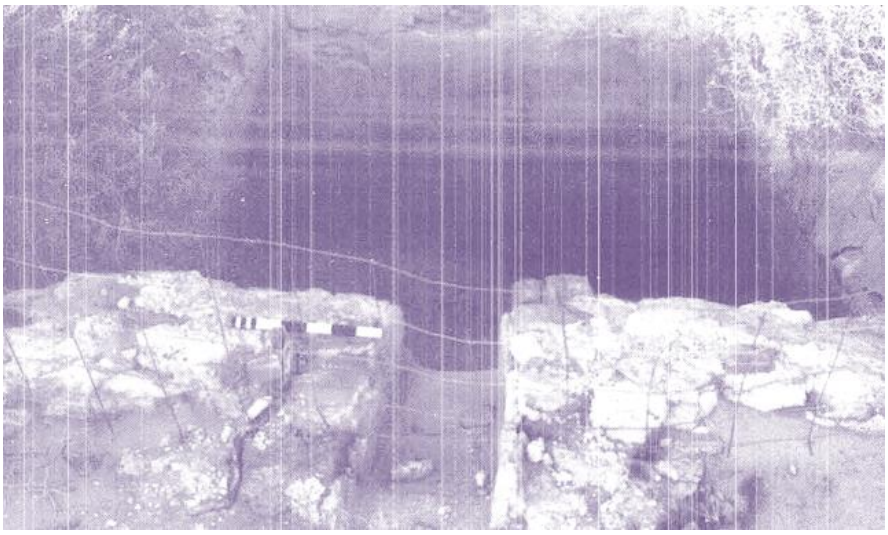

حوض ماء تحت سطح الأرض في درب زبيدة؛ أطلال (حولية الآثار العربية السعودية)، ع (٥) ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ط٢/١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، تصدر عن وكالة الآثار والمتاحف بوزارة المعارف السعودية، لوحة رقم (١١١) (ب).

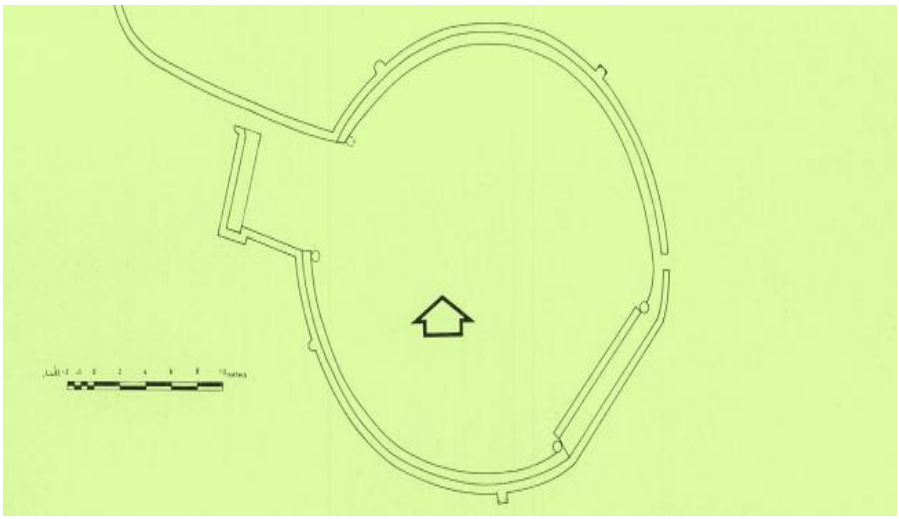

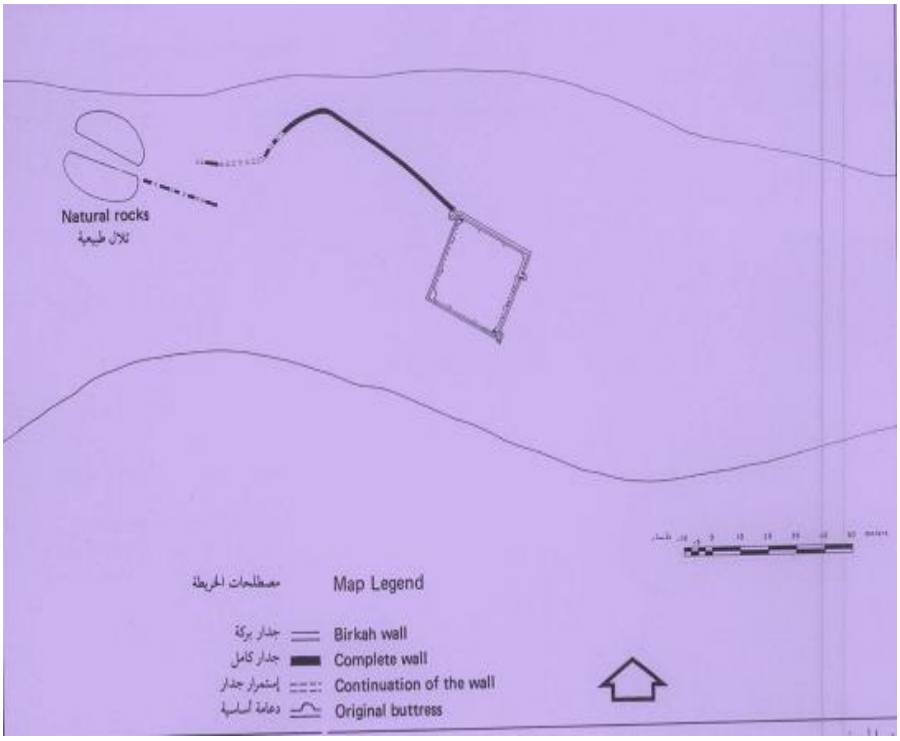

رسم تخطيطي لبركتين؛ لوحة رقم (٤٩)، و(٥٢) ب؛ أطلال (حولية الآثار العربية السعودية)، ع (٤) ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، تصدر عن وكالة الآثار والمتاحف بوزارة المعارف السعودية.

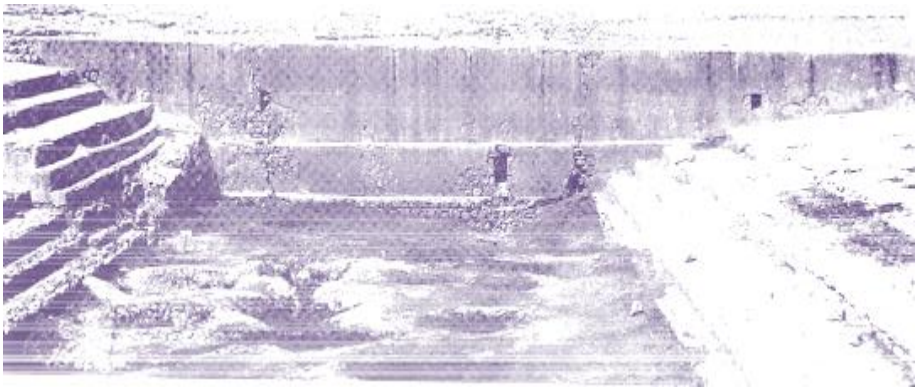

صورة أحد البرك من الداخل يظهر بها درج البركة، لوحة رقم (٥٨) ج؛ أطلال (حولية الآثار العربية السعودية)، ع (٦) ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ط٢/١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، تصدر عن وكالة الآثار والمتاحف بوزارة المعارف السعودية.

مدخل أحد البرك الدائرية في درب زبيدة؛ لوحة رقم (٥٩) ج؛ أطلال (حولية الآثار العربية السعودية)، ع (٦) ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ط٢/١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، تصدر عن وكالة الآثار والمتاحف بوزارة المعارف السعودية،

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولًا: المصادر

-ابن الأثير: أبو الحسن علي بن أبي الكرم، ت٦٣٠هـ/١٢٣٢م.

-أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

أحمد بن حنبل: أبو عبد الله بن هلال بن أسد، ت٢٤١هـ/٨٥٥م.

-مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١/١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

الإدريسي: محمد بن محمد بن عبد الله، ت٥٦٠هـ/١١٦٤م.

-نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، عالم الكتب، بيروت، ط١/١٤٠٩هـ.

الأزرقي: أبو الوليد محمد بن عبد الله، ت٢٥٠هـ/٨٦٤م.

-أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس للنشر، بيروت، د ت.

الاصطخري: أبو اسحاق إبراهيم بن محمد، ت٣٤٦هـ/٩٥٧م.

-المسالك والممالك، دار صادر بيروت، ٢٠٠٤م.

البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، ت٢٥٦هـ/٨٦٩م.

-الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١/١٤٢٢هـ.

أبو بكر البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي، ت٤٥٨هـ/١٠٦٥م.

-معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، بيروت، ط١/١٤١٢هـ/١٩٩١م.

البكري: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، ت٤٨٧هـ/١٠٩٤م.

-المسالك والممالك، دار الغرب الإسلامي، تونس، ١٩٩٢م.

ابن البلخي: ق٦هـ/١٢م.
–فارس نامة، تحقيق وترجمة: يوسف الهادي، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ١٤١٢هـ/٢٠٠١م.
الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، ت٢٥٥هـ/٨٦٨م.
–البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
ابن أبي حاتم الرازي: أبو محمد عبد الرحمن، ت٣٢٧هـ/٩٣٨م.
–الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط١/ ١٢٧١هـ/١٩٥٢م.
الحربي: إبراهيم بن إسحاق، ت٢٨٥هـ/٨٩٨م.
–المناسك وأماكن طرق الحج، تحقيق: حمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
الحميري: أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ت٩٠٠هـ/١٤٩٤م.
–الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ط٢/١٩٨٠، ص١٦٠.
ابن حوقل: أبو القاسم محمد البغدادي الموصلي، (المتوفى: بعد ٣٦٧هـ/٩٨٦م).
–صورة الأرض، دار صادر، أفست ليدن، بيروت، ١٩٣٨م.
ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، ت٢٨٠هـ/٨٩٣م.
–المسالك والممالك، طبعة ليدن، ١٨٨٩م.
الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م.
–تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد، ت٦٨١هـ/١٢٨٢م.
–وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: يوسف علي الطويل، مريم قاسم الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

الخليل بن أحمد الفرهيدي، ت١٧٥هـ/٧٩١م.
-كتاب العين، تحقيق: الدكتور/ مهدي المخزومي، الدكتور/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دت.
الخوارزمي: محمد بن أحمد، ت٣٨٧هـ/٩٩٧م.
-مفـاتيح العلـوم، تحقيـق: إبـراهيم الأبيـاري، دار الكتـاب العربـي، بيـروت، ط٢/١٤٠٩هـ/١٩٨٩م
الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد، ت٧٤٨هـ/١٣٤٧م.
-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/٢٠٠٣م، ج٣/ص٣٨٠، ٣٨١.
ابن الرامي: عبد الله محمد بن إبراهيم، توفي في القرن ٨هـ/١٤م .
-الإعلان بأحكام البنيان، تحقيق: فريد بن سليمان، مركز النشر الجامعي، ١٩٩٩م.
ابن رُستة: أبو علي أحمد بن عمر، ت٣٠٠هـ/٩١٢م.
-الأعلاق النفيسة، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٩١م.
ابن زنجوية: أبو أحمد حميد بن مخلد، ت٢٥١هـ/٨٦٥م.
-الأموال، تحقيق الدكتور: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
سُرَيج بن يونس: أبو الحارث بن إبراهيم، ت٢٣٥هـ/٨٤٩م.
-القضـاء، تحقيـق: الـدكتور عـامر حسـن صـبري، دار البشـائر الإسـلامية، بيروت، ط١/١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
ابن سعد: أبو عبد الله محمد بن سعد، ت٢٣٠هـ/٨٤٤م.
-الطبقـات الكبـرى، تحقيـق: محمـد عبـد القـادر عطـا، دار الكتـب العلميـة، بيروت، ط١/ ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
السمهودي: علي بن عبد الله بن أحمد، ت٩١١هـ/١٥٠٥م.

–وفـاء الوفـا بأخبـار دار المصـطفى، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، ط١/١٤١٩هـ.
سُهراب.
–عجائب الأقاليم السبعة التي بها العمارة، تصحيح: هانس فون مـزيك، مطبعة آدولف هولز هوزن، ڤينا، ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م.
ابن شبة: أبو زيد عمر بن عبيدة، ت٢٦٢هـ/٨٧٥م.
–تاريخ المدينة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ١٣٩٩هـ.
ابن شمائل القطيعي: عبد المؤمن بن عبد الحق، ت٧٣٩هـ/١٠٥٤م.
–مراصـد الاطـلاع علـى أسـماء الأمكنـة والبقـاع، دار الجيـل، بيـروت، ط١/١٤١٢هـ.
ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن إبراهيم ، ت٢٣٥هـ/٨٤٩م.
–المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط١/٢٠٠٩م.
الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب، ٣٦٠هـ/٩٧٠م.
–المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة،١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير، ت٣١٠هـ/٩٢٢م.
–تاريخ الرسل والملوك، دار التراث، بيروت، ط٢/١٣٨٧هـ.
ابن عبد الحكم: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، ت٢٥٧هـ/٨٧٠م.
–فتـوح مصـر وأخبارهـا، تحقيـق: محمـد الحجيـري، دار الفكـر، بيـروت، ط١/١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن، ت٥٧١هـ/١١٧٥م .
–تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

الفاسي: تقي الدين محمد بن أحمد، ت٨٣٢هـ/١٤٢٨م.
-شـفاء الغـرام بأخبـار البلـد الحـرام، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، ط١/١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
الفسوي: أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، ت٢٧٧هـ/٨٩٠م.
-المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٤٠١هـ/١٩٨١م.
ابن الفقيه: أبو عبد الله أحمد بن محمد، ت٣٦٥هـ/٩٧٥م.
- البلدان، تحقيق: يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ط١ /١٤١٦هـ /١٩٩٦م.
قدامة بن جعفر بن قدامة، ت٣٣٧هـ/٩٤٨م.
-الخراج وصناعة الكتابة، دار الرشيد للنشر، بغداد، ط١/١٩٨١م.
القزويني: زكريا بن محمد بن محمود، ت٦٨٢هـ/١٢٨٣م.
-آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، د ت.
الكرجي: أبو بكر محمد بن الحسن، ت بعد٤٠٦هـ/١٠١٥م.
-إنباط المياه الخفية، تحقيق: بغداد عبد المنعم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
ابن ماجة: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت٢٧٣هـ/٨٨٦م.
-سنن ابن ماجة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١/١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
مالك بن أنس بن مالك بن عامر، ت١٧٩هـ/٧٩٥م
-الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبيي، ط١/١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
المدونة، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد، ت٤٥٠هـ/١٠٥٨م.
-الأحكام السلطانية، دار الحديث، القاهرة، د ت.

المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، ت٢٨٥هـ/٨٩٨م.
–الكامل في اللغة والأدب، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣/١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
المسعودي: أبو الحسن على بن الحسين، ت٣٤٦هـ/٩٥٧م.
–التنبيه والإشراف، تصحيح: عبد الله إسماعيل الصاوي، دار الصاوي، القاهرة، د ت.
ابن مسكويه: أبو على أحمد بن محمد، ت٤٢١هـ/١٠٣٠م.
–تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: أبو القاسم إمامي، نشر: سروش، طهران، ط٢/٢٠٠٠م.
المقدسي: أبو عبد الله محمد بن أحمد، ت٣٨٠هـ/٩٩٠م.
–أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار صادر، بيروت، د ت.
المقريزي: أحمد بن علي بن عبد القادر، ت٨٤٥هـ/١٤٤١م.
–المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٨هـ.
أبو منصور الثعالبي: عبد الملك بن محمد، ت٤٢٩هـ/١٠٣٧م.
–فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط١/١٤٢٢هـ/٢٠٠٢.
ابن منظور: أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، ت٧١١هـ/١٣١١م.
–لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣/١٤١٤هـ.
المهلبي العزيزي: الحسن بن أحمد، ت٣٨٠هـ/٩٩٠م.
–المسالك والممالك، تحقيق: تيسير خلف، دار التكوين، دمشق، ٢٠٠٦م.
مؤلف مجهول، (توفي: بعد ٣٧٢هـ/٩٨٢م).
–حدود العالم من المشرق إلى المغرب، ترجمة وتحقيق: السيد يوسف الهادي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط١٤٢٣هـ.
مؤلف مجهول، ق٦هـ.
–الاستبصار في عجائب الأمصار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦م.

ابن النجار: محب الدين أبو عبد الله محمد، ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م.
-الدرة الثمينة في أخبار المدينة، تحقيق: حسين محمد علي شكري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١/ ٢٠٠٠م.
النرشخي: أبو بكر محمد بن جعفر، ت٣٤٨هـ/٩٥٩م.
-تاريخ بخارى، ترجمة: أمين عبد المجيد بدوي، نصر الله مبشر الطرازي، دار المعارف، ط٣، د ت.
ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله، ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م
-معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط٢/١٩٩٥م.
يحيى بن آدم: أبو زكرياء بن سليمان، ت٢٠٣هـ/٨١٨م.
-الخراج، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط١/١٣٨٤هـ.
اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر، ت بعد٢٩٢هـ/٩٠٤م
-البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٢٢هـ.
تاريخ اليعقوبي، تحقيق: عبد الله الأمير مهنا، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
-أبو يعلى الفراء: محمد بن الحسين، ت٤٥٨هـ/١٠٦٥م.
الأحكام السلطانية، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

ثانيًا: المراجع

-أحمد مختار عبد الحميد عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، نشر عالم الكتب، ط١/١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
-أمين واصف بك: معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية، تحقيق: أحمد ذكي باشا، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٨م.
-حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م.

-حسام الدين السامرائي: دراسات في الاقتصاد الزراعي للدولة العباسية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، ع (٥) ١٩٨٢م.

-حسين مؤنس: أطلس تاريخ الحسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١/١٤٠٧هـ، ١٩٧٨م

-سامي محمد نوار: المنشآت المائية بمصر منذ الفتح الإسلامي وحتى نهاية العصر المملوكي دراسة أثرية معمارية، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

-سعد عبد العزيز الراشد: الآثار الإسلامية في الجزيرة العربية في عصر الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ﷺ، بحث ضمن كتاب "الجزيرة العربية في عصر الرسول والخلفاء الراشدين"، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١/١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

-سعدي أبو حبيب: القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر، دمشق، ط٢/١٤٠٣هـ/١٩٨٨م.

-شوقي أبو خليل: أطلس التاريخ العربي الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط٥/٢٠٠٢م

-صالح أحمد العلي: معالم العراق العمرانية، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١/١٩٨٩م.

-عاتق بن غيث بن زوير البلادي: معالم مكة التأريخية والأثرية، دار مكة للنشر والتوزيع، ط١/١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

-عامر محمد جواد السباعي: سد خربقة الأثري وهندسة البناء في الصحراء، الأسبوع المعماري الرابع عشر (عمارة الصحراء)، نقابة المهندسين الأردنيين، عَمان، ١٣-١٦/١٢/٢٠١١م.

-عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣/ ١٩٩٥م.

-محمد خميس الزوكه: جغرافية العالم الإسلامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

-محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي: معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢/١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

-محمد كرد علي: الإدارة الإسلامية في عز العرب، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٤م.

-خطط الشام، مكتبة النوري، دمشق، ط٣/١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

-يحيى شامي: موسوعة المدن العربية والإسلامية، دار الفكر العربي، بيروت، ط١/١٩٩٣م.

-يوسف العش: الدولة الأموية، دار الفكر، دمشق، ط٢/١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

-عصام عباس محمد علي نقلي: تحليل الفكر الاقتصادي في العصر العباسي ومدى الاستفادة منه في الاقتصاد المعاصر، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

رابعًا: الدوريات العلمية:

-توني ويلكنسون: مصادر المياه في محطات درب زبيدة، مجلة أطلال حولية الآثار العربية السعودية، ع (٤) ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

-جيمس كنودستاد: مشروع درب زبيدة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م "تقرير مبدئي عن المرحلة الأولى لمسح درب زبيدة"، مجلة أطلال حولية الآثار العربية السعودية، ع (١) ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، تصدر عن إدارة الآثار والمتاحف، بوزارة المعارف السعودية.

-سعد عبد العزيز الراشد: برك المياه على طريق الحج من العراق إلى مكة ونظائرها في الأقطار الأخرى، مجلة أطلال حولية الآثار العربية السعودية، ع

(٣) ١٣٧٩هـ/١٩٧٩م، وكالـة الآثـار والمتـاحف بـوزارة المعـارف السـعودية، ط٢/١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

-صـلاح حلوة، نيل ماكنزي: التقرير المبدئي عن المرحلة الرابعة لمسح درب زبيدة عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، مجلة أطلال حولية الآثار العربية السعودية، ع (٤) ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

-مجيد خان، علي المغنم: سدود أثرية في منطقة الطائف، أطلال (حولية الآثار العربية السعودية)، ع (٦) ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ط٢/١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، تصدر عن وكالة الآثار والمتاحف بوزارة المعارف السعودية.

خامسًا: المراجع الأجنبية المترجمة:

-آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠١٣م.

-رينهارت دوزي: تكملة المعاجم العربية، ترجمة وتعليق: محمد سليم النعيمي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط١/١٩٧٩م، ٢٠٠٠م.

-فليب حتي: تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة: دكتور كمال اليازجي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٩م.

-كي لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة: بشير فرانسيس، كوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، ط٢/١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

سادسًا: المراجع الأجنبية:

J. Sauvaget, Les Ruines omeyyades du Djebel Seis, Institut Francais du Proche-Orient, Syria, T. 20, Fasc. 3 (1939), p239.